التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية

أ. د. صلاح ياسين محمد الحديثي معتز خالد عبد العزيز

تاريخ تسليم البحث: 2011/5/9 ؛ تاريخ قبول النشر: 2011/6/29

ملخص البحث:

لقد قامت الدول الكبرى في استخدام العولمة كنوع من انواع الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية عن طريق الشركات العالمية الكبرى والتأثير بها في المحافل الدولية بالسيطرة على صانعي القرار ، على أساس ان العولمة ليست مجرد نتاج للثورة العلمية التكنولوجية فقط وانما محصلة لاستراتجيات وسياسات واجراءات اقصادية وسياسية وعسكرية (بحسب نظر الدول الكبرى).

ومع اشتداد حدة العولمة وما يصاحبها تتسع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ولا ندري ان كان التعبير عن هذه الهيمنة قد استقرت عند غالبية الشعوب في العالم نظما وافرادا ، استقرارا يجعلهم يتقبلون هذه الهيمنة بواقع معتم فرضته عليهم مراكز القوة يساعدها في ذلك الشعارات الهادفة لمصالحها ، والاعلام العالمي والموجه والضربات الحديدية اذا اقتضى الامر ، وهذا ما نلاحظه الان في يومنا هذا.

Negative and Positive Effects of Globalization on the Social , Cultural , Political , and Economic Cases

Abstract:

Powerful countries used globalization as an execuse to achieve economical cultural and political dominance via big international companies and as a means of effect on international boards to control decision makers this fact is builton the fact that globalization is treadted not as production of technological scientific revolution only but also as an outcome of economical , political and military strategies , policies and procedures from powerful countries point of view . with globalization taken into its extreme , the gap between rich and poor countries increases and it is not known if these countries whether in rules and people made them accept a dark reality imposed by force centers allied with slogans improving their interests as well as directed global media and force if needed , a procedure followed in this time.

العولمة : "Globalization"

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في نهاية التسعينيات وما رافقها من ديناميكية على الصعيد العالمي اثر على إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد، واثر ذلك المستوى العالمي وظهور عدة ظواهر جديدة على الساحة الدولية، ومن أهم هذه الظواهر تلك التي طغت على العلاقات الدولية وعلى أفكار المنظرين، واستنزفت الكثير من الجهد(ظاهرة ذات أصول أمريكية)

صبغت كل المجالات بصبغتها وربطتهم بأسمائها تلك هي العولمة [1] ، ويثير مفهوم العولمة "Globalization" على الصعيد المعرفي إشكاليات فكرية عديدة بدأت في الدراسات الاقتصادية، وامتدت إلى ميادين علمية أخرى كالاجتماع والسياسة والبيئة والإعلام والثقافة والمعلوماتية والعلاقات الدولية، من ثم أصبح لهذا المصطلح شيوع كبير له طابع كوني جعله محل اهتمام كثير من الباحثين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية نحو استقصاء مساراته وانعكاس هذه المسارات على أرضية الواقع المعاصر [2] ، لا عجب إذ أن سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية كلها، دولة بعد أخرى قد اثر في ذلك ،وفي أواخر الثمانينيات شكل انتصاراً رائعاً للاقتصاد الغربي الأمريكي بوجه خاص ، ولم يكن غريباً أن يجري التعبير عن هذا الانتصار وإطلاق صيحات الفرح والتهليل في شكل تعبيرات إيديولوجية أساسا ولكن ليس من الضروري أن يكون هذا هو سبب الفرح الأساس، ان هذا التأكيد على الانتصار الإيديولوجي (أي انتصار مبدأ الحرية الفردية) على حساب الانتصار الاقتصادي(أي فتح أسواق جديدة للسلع ورؤوس الأموال الغربية) لم يكن غريباً لان من الطبيعي أو الأكثر لياقة أن يفاخر المرء بمبادئه أكثر من ان يفاخر بماله ، حتى لو كان تبني هذه المبادئ أمراً مشكوكاً فيه، ولكن الحقيقة هي أن السبب الأساس للفرح كان اقتصادياً ليس هذا فحسب، بل أن الانتصار الإيديولوجي كان مبالغاً فيه جداً [3] ، ولم تحظ قضية باهتمام الشرق والعرب على المستوى الرسمي والشعبي مثل قضية العولمة بوصفها من اهم الظواهر التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين ، وانه على من الرغم انقسام الأرقام وتناقض المواقف حولها فقد استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية والفئات الاجتماعية المتعددة في الانتماءات والمشارب والتخصصات: من اقتصاديين وسياسيين وعلماء اجتماع، ومثقفين لا يربط بينهم سوى اهتماماتهم بجملة التغيرات الفرعية المتلاحقة التي يشهدها العالم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والبيئة والتي تعدت نطاق الدولة. وتجاوزت الحدود عبر القارات. ولذا أضحت مناقشة آثارها على الاقتصاديات العربية والإسلامية وكذلك بقية المجالات الأخرى أمراً بالغ الأهمية، والسوق هو الموقع الحقيقي أو الاعتبار للتعامل بين الناس، وفيه تتم المعارضات المالية وإبرام العمليات التجارية والتجارة مرآة صادقة تعكس هيكلية الاقتصاد وقدرته وحجمه. وقد دعت النصوص الشرعية إلى العمل بالتجارة، واكتساب المال عبر الطرائق المشروعة[4]. قال تعالى" يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً "[5] وبين الجائز منها وغير الجائز" واحل الله البيع وحرم الربا "[6] .

المبحث الاول

---

[1] توفيق حمودة ، بحث حول العولمة وعلاقتها بالتكامل والاندماج ، بإشراف الأستاذ : كبابي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة قسطنطينية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية ، موقع الكتروني : العولمة ، منتديات طلبة الجزائر ، ص5ص6 .

[2] محمد حسين أبو العلا ، دكتاتورية العولمة ، قراءة تحليلية في فكر المثقف ، ط1 ، 2004م ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ص1 .

[3] بلال أمين ، عولمة ، الولايات المتحدة والعرب ، المسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001، ط1 ، 2002م ، دار الشروق، القاهرة ، ص50ص51 .

[4] خالد حسب الله ، العولمة الاقتصادية ومخاطرها ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية الشريعة والقانون ، موقع الكتروني : مكتبة التقارير والبحوث. الأرشيف ، منتديات خلان.htm .

[5] سورة النساء الآية(29) ،

[6] سورة البقرة الآية(275).

مفهوم العولمة وبعض التعاريف الخاصة بها

إن الترجمة الحرفية لكلمة العولمة(Globalization) هي جعل الشيء على مستوى عالمي، كانتقال بضاعة ما في حدود الدولة الإقليمية التي تتحدد بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونحوه، أي نقل الشيء من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي لا يراقب، وبالتالي يجمع العلماء والقادة على تعريف محدد للعولمة، وذلك بسبب دراسة أبعادها ونشوئها ونحو ذلك . فهي تحوي عدة عمليات أهمها – المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل الحديث [1] ، ويتكرر استخدام مفهوم العولمة، ولكن نادراً ما يعرف بصورة واضحة مما يتطلب توصيفاً اكبر وأكثر دقة فهناك حاجة خاصة للبرهان على أن العولمة تشير إلى مرحلة متميزة وجديدة في السياسات الدولية . فقد ساد لبس في استخدامها بحيث جعله بعضهم رديفاً لمصطلح التدويل(Internationalization) بينما يشير مفهوم العولمة إلى الطبيعة المتغيرة للعلاقة بين الدولة الإقليمية (Territorial State) والعالم الخارجي والتي استندت إلى معاهدة ويستفليا عام 1648م ، حيث ارتكزت هذه المعاهدة على مبدأ السيادة (Sovereignty). كما أن العولمة هي شبكات عابرة للحدود الوطنية يزول أو لا يتضح فيها التمايز بين الدول بوصفها كيانات متميزة ومتفرقة. وبينما تشكل العولمة ظاهرة ما فوق إقليمية (Super - territorial) بشكل مصطلح التدويل ظاهرة إقليمية (territorial) وهناك من يفرق بين العولمة والعالمية، فالعولمة تعني إرادة الهيمنة ، أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معاً ، أما العالمية "Universalism" فهي طموح إلى الارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي ، والعولمة احتواء للعالم ، والعالمية تفتح على ما هو كوني وعالمي [2] ، ويعطي الدكتور (خليل نوري مسيهر العاني – في كتابه– الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية) مفهوماً لغوياً حيث يقول (ولكي نصل إلى فهم أفضل للفظة العولمة لابد وان نستعرضها لغوياً– فالعولمة لغة: ومثلها القوننة، أو الحوقلة، والرودنة، والقوقعة، والهوجلة– على وزن فوعلة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية، وبالتالي فهي مصطلح سليم من النحت التركيب ، والمصادر في اللغة العربية وفي كثير من اللغات غيرها تختص دون غيرها من المفردات باتساع اتجاهاتها الدلالية من حيث إمكان اتجاهها أكثر من وجهة فهي قد تنوب مناب الفعل فيكون معناها أداء الفعل الذي مادته الجذر اللغوي الذي هو (العالم)هنا. وبذلك يكون معنى العولمة جعل الشيء مادة العولمة – عالمياً أو على مستوى العالم. وقد يكون المصدر مفعولاً مطلقاً فيكون بذلك مؤكداً لفعله.... والمصدر في الأصل اسم دال على حدث جار على فعله)[3].

المطلب الاول/ بعض التعاريف الخاصة بالعولمة

وضع المختصون والمحللون السياسيون والاقتصاديون ....الخ ومنهم المتابعون لعصر العولمة بعض التعاريف التي قد تتفق ونظرتهم الشمولية لها. وسندرج هنا بعض هذه التعاريف، وربما سيظهر بعض الاختلاف والتباين بين كل تعريف وآخر. حسب ما ذكرنا. كل ونظرته للعولمة ومجالاتها العامة:

---

(4) خالد حسب الله ، المصدر السابق ، ص2 .

(1) جلال أمين، مصدر سابق، ص4ص5.

(2) خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية،ط1، 2009، العراق ، بغداد ، ديوان الوقف السني ، ص106ص107.

ويذهب البعض إلى أن أول من استخدام مصطلح (العولمة) معرفياً هو عالم السوسيولوجيا الكندي (مارشال مال لو هان) أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية. وقد تبنى الفكرة أيضا مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق(بريجنسكي).

ويذهب (نعوم تشومسكي) إلى القول : بأن "النظام الجديد المقصود يقوم على أساس سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة من اجل إخضاع بعض الدول التي لا تتفق معها في توجهاتها السياسية" ، وعرف آخرون العولمة بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم [1] .

و" العولمة" هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة الكلمة الانكليزية " Globalization " والكلمتان الأخريان هما " الكوكبة" وقد فضل استخدامها (إسماعيل صبري عبد الله) و"الكونية" التي أسهم في إشاعة استخدامها السيد (ياسين) "والعولمة" في اللسان العربي مشتقة من "العالم" ويتصل بها فعل " عولم" على صيغة " فَوعَل" وهي من أبنية الموازيين الصرفية العربية كما ذكر (ناصر الدين الأسد) في بحثه لأكاديمية المملكة المغربية.

وجرى استخدام الكلمات كلمات "فوليه" "بلورة" "وحوشية" حديثاً ونلاحظ في دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل. ومن ناحية التعريف الاقتصادي، فقد عرفتها اللجنة الأوربية في 1997م، بان العولمة أنها العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتقنية [2] ، ويذهب (جميل مطر) إلى أن العولمة ظاهرة قديمة متصلة بالمسيرات الإمبراطورية عبر التاريخ، أي بالهيمنة السياسية من جانب دولة مهيمنة أو مركز إمبراطوري. سواء كان هذا المركز أثينا، أو روما ،أو فارس ، أو لندن، أو برلين ، وألان الولايات المتحدة الأمريكية ولكن (سيار الجميل) يستبعد كل هذه الآراء ويصر على أن العولمة هي نظام عالمي بحد ذاته، نشأ مع نهاية القرن العشرين، وبالتحديد في حقبة التسعينيات وعند (نادية مصطفى) عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج مضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى ، ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط، ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة وعند (رجاء جاوردي) هي نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاانسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين، بذريعة التبادل الحر وحرية السوق .

ويعرف عبد الإله بلقزيز العولمة " أنها الدرجة العليا في علاقات الهيمنة / التبعية الامبريالية، وهي لحظة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه: داخل حدودها وخارجها على السواء [3] ، وعند صادق العظم (المفكر السوري– أستاذ الفلسفة) الذي

---

[1] فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر، نماذج مختارة ط1 ، 2008، دار العابد للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص67ص75.

[2] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، مركزالامارات للدراسات الاستراتيجيه, ط1– 2002م ، الإمارات العربية ، أبو ظبي ، ص19 .

[3] خليل نوري ميسر العاني ، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ط1 ، 2009م ، العراق ، بغداد ، ديوان الوقف السني ، ص88ص 89ص113 .

يصيغ تعريف عام للعولمة بكونها" هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ" [1].

أما " كمال مجيد– في كتابه العولمة والديمقراطية" فيعرفها تعريفاً مبسطاً بقوله : عملية انتقال شيء من وطنه الأصلي إلى بلد آخر قصد تنفيذ غاية مفيدة لذلك الشيء قد يكون الشيء مكوناً من مجموعة من الناس كالقبيلة أو مؤسسة كشركة تجارية أو حكومة أو جيش وما شاكل ذلك [2] .

أما (عبد العزيز الصقيري) ففي مقال له يعطي عدة تعريفات للعولمة. البعض منها منسوب لبعض الدوائر والمؤسسات الدولية. حيث يشيد إلا أن العولمة في اللغة : مأخوذة من التعلوم والعالمية والعالم وتعني تقييم الشيء وتوسيع دائرته ودائرة تأثيره. وفي الاصطلاح : هو اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة بجميع أقوامها وكل من يعيش فيها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات الجنسيات والأعراق. ويعرفها صندوق النقد الدولي : احد المؤسسات الدولية التي تتبنى العولمة بأنها " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله " وفي محاولة لتحديد مكونات تعريف العولمة يقول الأستاذ السيد (ياسين) إن تعريف العولمة لابد وان يشمل ثلاث عمليات تتعلق بانتشار المعلومات وتذويب الحدود وزيادة معادلة التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات وبهذا يصبح جوهر عملية العولمة (سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق كوني). أما الدكتور – محمد عابد الجابري – يؤكد بأن العولمة (ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هو أيضا بالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. أما الدكتور عبد الله التركي فيعرف العولمة بأنها (حركة تهدف إلى تعميم وتطبيق أمر ما على العالم كله) ، ويعرفها الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي بقوله (العولمة في حقيقتها وأهدافها وطرائقها اليوم أنما هي الاستعمار بلون جديد، وباسم جديد وهي بعبارة صريحة أمركة العالم). أما الدكتور صبري إسماعيل فيرى(أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان) [3] .

ويتعامل الفرنسيون مع كلمة عولمة بمصطلح " Mondialisation " في حين يستخدم الأمريكيون والانجليز كلمة " Globalization " وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. وبما أن المصطلح أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعني توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله، وقد أشار قاموس Oxford للكلمات الانجليزية الجديدة لمفهوم العولمة للمرة الأولى في سنة 1991م، واصفاً إياها بأنها من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات ، ويعرف معجم ويبستر Webster's الانجليزي كلمة العولمة بالقول:

To Globalize: To make Global, especially to make scope or application word wide .

---

[1] بكر ، دراسات الوحدة, بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، تحرير ، أسامة أمين الخولي وآخرون ، ط2،3 1998، 2000م ، بيروت ، لبنان ، ص28 .

[2] كمال مجيد ، بروفسور الهندسة في جامعة كاردين ببريطانيا ، العولمة والديمقراطية ، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق ، ط1 ، 200م ، ص9 ، دار الحكمة ، 88 Charlton Street , London.

[3] عبد العزيز الصقيري، العولمة السياسية نظرة تاريخية، بحث ، ص1، موقع الكتروني :htm مجلة العصر .fill://D

أي : اكتساب الشيء طابعاً عالمياً أو كونياً، وجعل نطاقه أو تطبيقه عالمياً أو كونياً بخاصة وتطرح العولمة بمفهومين :

1. مفهوم أمريكي Globalization : يرمي إلى طمس الآخر، والكلمة مشتقة من Global والتي ترمي إلى الحياة الاجتماعية كذلك الشمولية من دون إقصاء.

2. مفهوم فرنسي Mondalisation : والذي يشير إلى التعامل مع الآخر(هذا غالبا طرح ثقافي) فالفرنسيون يقولون بما انه لدينا حضارة وأمة فنحن نجسد العالمية، أما الأمريكيون فمعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكونت على أساس فدرالي، أي مجموعة عرقيات طمستهم في عرقية واحدة وهذا هو الهدف الأمريكي في حين الفرنسيون يفضلون الحفاظ على خصوصيتهم ، أما عن اليابانيين وفي مشاركتهم المعرفية ، واستخدامهم لمصطلح العولمة، فإنهم يرون المعنى من مقترب اقتصادي محض، فهي –أي العولمة– بالنسبة لهم تحليل الاقتصاد، فالعالم أصبح شمولياً بفضل تحرير واسع لحركة المبادلات التجارية [1]

المطلب الثاني/بعض الجوانب العامة للتأثير السلبي والايجابي للعولمة، في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي:

أولا / المجال الاجتماعي :

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد – قرية صغيرة– ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عدداً أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيماً على تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثيرهم ببعضهم البعض، وفي المجتمعات الغربية يعد من سلبيات الديمقراطية غالبا في الانتخابات من يستطيع أن يصرف أكثر في حملته الانتخابية ويعطي وعوداً براقة سرعان ما يتخلى عنها بعد فوزه [2] ، ويرى الكثير من الباحثين، وبخاصة المتخصصين منهم في الدراسات الإنسانية أن الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة هي اخطر ما في الموضوع(ويتفق الأغلبية مع هذا الرأي) حيث حدوث التغيرات الموضوعية، وتفشي البطالة وزيادة عدد المحرومين، وإهمال البعد الاجتماعي والإنساني، وإضعاف التماسك الاجتماعي على مستوى العائلة والمجتمع، وخلق عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية جديدة وبالتالي قيم أخلاقية وأنماط سلوكية مناقضة لما هو مألوف، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ، وضعف المسؤولية للدولة في إيجاد فرص عمل شريف للمواطن، وأخيرا خلق حالات من التوتر الاجتماعي والعمل على زرع روح الاغتراب وهذه جميعها نقاط قد تؤثر في الجانب الاجتماعي [3] ، ومن الجانب العربي– فلا يزال الفكر العربي المعاصر تحكمه اطر الوعي التقليدي وكما في الحتميات المعرفية المرتبطة بإشكالية الأصالة والمعاصرة، والتقدم، وأزمة الإبداع، والتجديد، وسؤال الهوية، وكثير من المؤشرات الدالة على طابع انفلاقي أحادي يفرض اللحظة المعاصرة نوعاً من حالة الاغتراب(Alienation) التي تتشعب عنها تلك المفاهيم التي أشار إليها عالم الاجتماع (سيمنSeeman) ومنها حالة اللاقدرة (Power Less ness) وحالة تفكك القيم والمعايير الاجتماعية (Namelessness Anomie) وحالة العزلة واللانتماء (Isolations) وحالة اللامعنى (Meaninglessness) وحالة النفور من الذات Self

---

[1] توفيق حمودة، مصدر سابق ، ص10 ص11 .

[2] عبد العزيز الصقري ، مصدر سابق ، ص3 ص6 .

[3] حكمت عبد الله القزاز ، العولمة والتربية ، وزارة الثقافة والأعلام ، طباعة : دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط1، 2001م ، ص35 ص36 .

(estrangement) وعلى ذلك تصبح القطيعة المعرفية لهذا الفكر الغربي مع النسق الحضاري نتيجة منطقية لما سبقها من مقدمات تستند إلى قاعدة كلاسيكية فحواها ان الحاضر لابد وان يكون امتداداً لتراكمات الماضي وان اللحظة المعاصرة تعد بالضرورة تكرارا كميا للتاريخ [1].

ثانياً/ المجال الثقافي :

إن الثقافة في جوهرها تعبير عن النشاط الإنساني، والإعلام هو الأداة للتفسير والتطوير والنشر فوسائل الاتصال والإعلام هي الأداة الناقلة للثقافة من حيث أنها تساعد على دعم المواقف الثقافية والتأثير فيها وحفر الأنماط السلوكية وتعزيزها وطرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث والنشر والشرح المستفيض لما يمكن اعتباره فعلا ثقافيا عضويا [2].

ويرى البعض ان أثار العولمة بدأ يظهر من خلال اختيار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية، فهذه الصناعات في الوقت الذي تمثل غزواً اقتصادياً، فأنها تشكل غزواً ثقافياً فكريا كبيرا ينتشر كالنار في الهشيم وخاصة بين الشباب وخاصة الأفلام والأدوات الموسيقية والأشرطة والاسطوانات وأجهزة التصوير المختلفة والعاب الشباب والأطفال الالكترونية إلى غير ذلك من مبتكرات الثقافة الأجنبية التي كثيراً ما تركز على العنف وإثارة الغرائز والشهوات والبطولات، ويذكر أن هذا الاتجاه قد بدأ يهدد الكثير من الدول وحتى المتقدمة منها. فهذه كندا تعلن على لسان وزير تربيتها أنها "ضد غزو بعض البرامج والمسلسلات التلفزيونية والسينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات وجرائم) والمخالفة لثقافتها الوطنية" وموقف فرنسا التي وقفت بصلابة أمام بعض ما ورد في اتفاق (الغات) من بنود تتعلق بتسهيل إدخال بعض البرامج المتعلقة بالتقنيات السمعية البصرية (أغان، أفلام) التي تروجها الولايات المتحدة في السوق الفرنسي [3] ، ويعرف المفتي (1999م) العولمة بأنها "محاولة التقريب بين ثقافات العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها جميعاً في ثقافة واحدة ذات ملامح وخصائص مشتركة واحدة. ويرى "يس 2003م" ان العولمة تنزع إلى صياغة ثقافة كونية لها معاييرها المتشابهة وقيمها التي تنزع إلى توحيد الأذواق وتقنين القيم الجمالية بغرض خدمة أهداف السوق الاستهلاكية وبالتالي خلق ثقافة عالمية عن طريق توحيد الآراء في المسائل العالمية وفرض أذواق وتغيير العادات المحلية [4] .

ثالثاً/ المجال الاقتصادي

انتشرت مع ظاهرة العولمة مصطلحات مرافقة لها مثل "عولمة الإنتاج" "وعولمة التدفقات المالية" "وعولمة رأس المال" وبرزت مؤسسات جديدة ذات قوة ونفوذ هائلين في الاقتصاد العالمي، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، تنظر إلى العالم كوحدة واحدة تستمد منها مدخلات الإنتاج وتبيع فيها منتجاتها، وأصبحت هذه الشركات تخطط وتنفذ عمليات الإنتاج أو التسويق أو التوزيع ضمن نطاق كوني وحتى لو كانت هذه الشركات تنطلق من إطار قومي، فإن مصالحها غالباً ما تكون ذات طابع عالي ، صحيح انه كانت هناك دوماً شركات دولية عملاقة متعددة الجنسيات تمثل علاقة الدول الاستعمارية بالدول المستعمرة، كما يصر على ذلك

---

[1] محمد حسين أبو العلا، مصدر سابق ص90 ص91.

[2] محمد علي حوات ، مصدر سابق ، ص174 .

[3] حكمت البزاز, مصدر سابق، ص 39 .

[4] توفيق حمادة،بحث، مصدر سابق، ص28 .

(جلال أمين) ، ولكنها تحولت اليوم من متعددة الجنسيات إلى متعدية الجنسيات[1]، لقد جرى خلال العقدين الماضيين تفعيل عملية اختراق الاقتصاديات في العالم الثالث، بحيث أفرغت من ممكناتها المختلفة لتعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة سواءً في المركز أو الأطراف ويلاحظ اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم العملات، لقد عمدت إلى نشر وحدات صغيرة للإنتاج أو متناهية الصغر (Micro Enterprises) يطلق عليها في الاقتصاد المعولم بـ (المصانع الأنيقة) وأصبح التنافس في ارتفاع المكون العلمي للسلعة والمتأتي من استخدام التكنولوجيا المتقدمة والعولمة الراد لها التحقق تطرح إيديولوجيا حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والابتكار والسلوك، فتحاول تخليق المستهلك على المستوى العالمي من خلال نشر نمط الحياة الغربية، وهذا الفهم يمثل إعادة هيكلية الأوضاع في العالم على وفق رغبة الشركات متعددة الجنسيات، وبما يعظم التوسع الرأسمالي [2] ، ويرى الباحث في هذا المجال، ان الكثير من الدول العربية عمدت إلى إصلاحات اقتصادية وإصلاحات لسوق العمل والمؤسسات الاقتصادية، وقامت بالعديد من إعادة هيكلية مؤسساتها العامة والخاصة لتتلاءم مع هذه الإصلاحات، لتكون فاعلة وذات نتائج ملموسة إلا أنها ومازالت تفتقر للمعطيات اللازمة للقضاء على القضايا الاقتصادية وقضايا تخلفات السوق وحتى مؤسسات العمل والتشغيل.

رابعاً/ المجال السياسي

ما أن أعلن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه حتى اختفت منظومات وقيم وظهرت منظومات جديدة، واختفت مصطلحات الصراع الإيديولوجي والاشتراكي والحياد الايجابي والحرب الباردة، وابتدآ الكتاب في الغرب للترويج لأفكار جديدة، يريدون تثبتها في العقل البشري، واعتبارها حقائق أبدية، فقالوا هرمت الاشتراكية إلى الأبد، وانتصرت الرأسمالية وهذا الانتصار شكل نهاية التاريخ برأي– فوكوياما–. إن بعض السياسيين الغربيين أنفسهم يحذرون من المصادر الفكرية المترتبة على العولمة إذ يقول (فيري) وزير الثقافة الفرنسي السابق (إنها لكارثة أن تساعد على تعميق نموذج ثقافي واحد.. إنها شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية.... وأياً كانت مبادئ العولمة فإن منتجات العقل لا يمكن مقارنتها بسلع عادية أو بضائع رخيصة) أما (ولدين بيلو) وهو مفكر اقتصادي فيليبيني الأصل، فانه يناقش الحركة العالمية لمناهضة العولمة من خلال دراسة الواقع السياسي والفكري والاجتماعي لهذه الحركة. أما "محاضير محمد" فهو من أبرز المفكرين الاقتصاديين في آسيا، وشغل منصب رئيس وزراء ماليزيا لغاية عام 2003 ، ويتهكم – محاضير – على موقف الغرب من دول الجنوب فيقول إن شعوب أسيا وأفريقيا كانت لا تعرف الحدود السياسية وكانت تعيش في قبائل وإمارات متجاورة ومتداخلة. قام الغرب بمطالبة تلك الشعوب ان تنقسم إلى دول ذات حدود سياسية واضحة، دون اعتبار للتنافر العرقي والديني الذي ستحيط به الحدود التي فرضتها القوى الاستثمارية لتحقيق مصالحها وأهدافها الآن [3] ، أما "جيمس أندرسون" Jemes Anderson فيرى ان العولمة السياسية هي مشروع مستقبلي لمرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، فقيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة قيام عالم بلا حدود اقتصادياً أو ثقافيا [4] ، ومن المنظور السياسي، تعني العولمة ان الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي

---

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدوله,مصدرسابق, ص 106.

[2] د. رواء زكي يونس الطويل، أستاذ مساعد ، جامعة الموصل، العراق، مستقبل المعلوماتية والتنمية للدول النامية في الألفية الثالثة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009م ، ص 25.

[3] فائز صالح ,مصدرسابق, ص73 ص90 .

[1] محمد حسين ابوالعلا,مصدر سابق,ص151

العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي [1]، ويرى "كينشي أوهامي" أن أسباب النزاعات الدولية يعود إلى الإحساس لافتقار القوة لدى الدول بفعل اتساع وتحدد السوق إلى افتقار الدول القومية كثيراً من عناصر القوة لذا عليها اكتساب عناصر جديدة لا تكلفها إلا الاندماج في العولمة ويرى البعض في مقالاته، ان الدولة العظمى التي تعمل على الترويج للعولمة وفرضها بمستوياتها المختلفة هي الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة في ذلك سيطرتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة، وقد وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار العولمة قدراً لا مرد له ونهاية للتاريخ بعد هزيمة النموذج المقابل الذي حاول الاتحاد السوفيتي تقديمه طيلة السنوات السابقة، ولذلك يفضل نقاد العولمة تسميتها (بالأمركة) توخياً للدقة [2] ، وهذا رأي الباحث في هذه المسألة أيضا.

المبحث الثاني
تأثير العولمة على وسائل الإعلام في المجتمع
المطلب الأول/ التأثير على الثقافة

مما لاشك فيه ان هناك إحساساً متنامياً لدى المجتمعات بالخطر على الوجود الذاتي لأفرادها بوصفهم ينتمون إلى أمة كونية لحضارات متعددة، ولكن هذا الوعي أخذ يولي مسألة الثقافة اهتماماً يتعاظم تدريجياً حتى أصبحت من أهم العوامل التي تساهم في فهم وتفسير حالة التغيير الحضاري التي يعيشها العالم اليوم. فالثقافة تعتبر المكون الأساسي لوجدان أي مجتمع وروح حضارته لكونها تعبر عن العمق التاريخي والمتراكم المترسب في المجتمع، ولأنها المجال الأساسي الذي تتفاعل فيه القوى المعرفية والإبداعية في المجتمع. والثقافة– هي مصطلح يسيطر على أدبيات العلاقة بين الدول المختلفة، فالعديد من الكتب والمقالات تشير إلى الثقافة على أنها القوة الأساسية لدعم الأمم والدول إلى سباق التحضر، وهي تدعو إلى أهمية هذه الثقافات، ومن هنا يمكن اعتبار الثقافة مركباً متجانساً من مجموعة من الذكريات والتصورات والقيم والعادات والتقاليد التي يحتفظ بها مجموعة من البشر والتي تشكل أمة أو شعباً بطريقة تعبر عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت وقدرات البشر [3]، وكما يقول المُنظر الثقافي "جون تومنلسن John Tomlinson" إن عمليات التحول الضخمة في زماننا والتي تصفها العولمة لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً حتى يتم إدراكها من خلال مفردات متعلقة بالمفاهيم الثقافية وكذلك.. تغير هذه التحولات خيوط الخبرة الثقافية ذاتها وتؤثر بالفعل في إحساسنا بما هي الثقافة حقاً في عالمنا الحديث [4].

وتلعب الحكومة الأمريكية دوراً ثانوياً في دعم نشر الثقافة، بالمقارنة مع دول أخرى، ولا نقول هنا ان الحكومة الأمريكية لم تساعد في عملية الانتشار ، فقد كان لدى الحكومة سبب جيد لمساعدة صناعة الثقافة

---

[2] توفيق حمودة –العولمة وعلاقتها بالتكامل والاندماج ، بحث ، مصدر سابق ، ص26 .

[3] اثر العولمة على سيادة الدول، منتديات أخبار مكتوب، تاريخ التسجيل، Nov2008 – 17/ 3/ 2009– موقع الكتروني، www.news,maktoob.com .

[4] مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293، تموز – 2003م السنة 26 ، بيروت، ص 118 ص119.

[1] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير، جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، تعريب محمد شريف الطرح ، ط1، 2002م، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ص 161 .

الأمريكية، وتشكل هذه الصناعة ثاني أكبر مصدر دخل من صادرات البلاد بعد الصناعة الفضائية، ففي سنة 1992م ، مثلاً ارتفعت صادرات التسلية الأمريكية إلى أوربا وحدها إلى 4,6بليون دولار ، وفرنسا وألمانيا واليابان مثلاً كلها متجانسة ثقافياً وبريطانيا نوعاً ما متجانسة وتربطها بالولايات المتحدة لغة مشتركة، نجحت في فترات في الدفع إلى المجال الموسيقي العالمي، فعلى سبيل المثال، فرق موسيقى البوب من البيتلز Beetles إلى سبايس غيرلز Girls spice، وسلسلة أفلام جيمس بوند (بتمويل وتوزيع أمريكي). وكان الاتحاد السوفيتي غير متجانس بصورة غير طبيعية، لكنه كان يسيطر عليه نظام شيوعي يحاول ان يفرض الذوق لا أن يرضيه.

الصين والهند ، هما أكثر الأمم سكاناً، فيهما أسواق محلية ضخمة، وبالفعل ان صناعة الفيلم الهندي "بولي وود Bolly wood" هي الأكبر في العالم من حيث الإنتاج المحض، والصينيون، الذين لا تزال عطاءات ثقافتهم الشعبية غالباً ما تقيدها الرقابة الرسمية، يستهلكون كل ما تقع أيديهم عليه من الثقافة الشعبية الأمريكية بنهم شديد [1] ، ويوجه البعض ومنهم (د. محمد عابد الجابري) إلى الانتباه إلى وجوب وعي الفارق بين التثاقف والعنف الثقافي من جانب واحد فيعني الأول الإصغاء المتبادل من سائر الثقافات بعضها لبعضها الاخر، كما يعني الاعتراف المتبادل بينها، ومنه الاعتراف بحق الاختلاف وهو من أقدس حقوق الإنسان، فيما لا ينطوي الثاني سوى على الأفكار والإقصاء لثقافة الغير، وعلى الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته ، يراد من الأول معنى الحوار والتفاهم بينما يتلازم معنى الثاني مع الإكراه والعدوان، وليست هناك معجزات في الأفق، ولكن من المفيد القول ان فعل العدوان الثقافي– أي عدوان ثقافي– لا يحتل المشهد وحده، بل غالباً ما يستنهض نقيضه بسبب ما ينطوي عليه عنفه الرمزي من استفزازا لشخصية المعتدى عليه، ومن تشبث بثقافته وهويته. ماذا يمكننا ان نسمي– مثلاً– حالة الانكفاء الثقافي للمغلوب إلى منظوماته المرجعية التقليدية؟ إنها تراجع معرفي ما في ذلك شك، غير أنها في منظور علم اجتماع الثقافة– شكل من الممانعة الثقافية ضد الاستسلام، ومحاولة للبحث عن نقطة توازن في مواجهة عصف التيار الثقافي الجارف[2]، في حين يرى البعض الاخر مع توافق في بعض ما ذهب إليه د. محمد عابد الجابري ومنهم (فهمية شرف الدين) بأن لا يبرر التركيز الشديد على الثقافة، وتقديمها وكأنها الرأسمال الأخير، أو السلاح الأخير، لمواجهة العولمة التي تختصر في داخلها "الآخر" المتنوع والمتعدد الذي تخاف منه ونتوجس والحديث عن الثقافات المتعددة يبقى "أسير التوجس إذا لم يرتبط بالعناصر الموضوعية التي تؤسس لمكانة ثقافة ما على مسرح الثقافات ومعها. مرة أخرى نعود إلى العولمة، كفضاء جديد يحمل عناصر متناقضة لا يهم أكانت العولمة تتمة لمراحل الرأسمالية أم هي تعتبر كيفي في داخلها، ما يهمنا هو التأكيد على أنها الحالة الجديدة التي علينا التعامل معها وصياغة مواقف جديدة منها وبها، مواقف لا تكتفي بالرفض أو القبول، بل تحاول وعي المأزق الذي نعيشه ونعمل على تجاوزه من طريق تجاوز ثقافتنا العربية الراهنة القائمة على النفي والاستبداد ونمو ثقافة عربية ديمقراطية، تأخذ مكانها في ثقافة العصر وإعلامه [3] ، ويعطي (بلقزيز) مؤلف كتاب (العولمة والهوية الثقافية).... عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة" تعريفاً من نوع خاص للعولمة الثقافية فيقول: (بأنها فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي، على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافة. فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة... وهي لا تعني سوى سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات وبواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان

---

[2] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، المصدرنفسه، ص 176ص177ص178.

[3] العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي وآخرون، ط1، 2، 3– 1998, 2000م – بيروت لبنان، ص 318ص319

[1] العرب والعولمة، المصدر نفسه، ص 320 ص325 .

الاتصال. وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة بدأت منذ انطلاق عمليات الغزو الاستعماري منذ قرون، وحققت نجاحات كبيرة في إلحاق التصفية والمسخ بثقافات جنوبية عديدة، وبخاصة في أفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية) ولكن يوجد في الطرف الاخر من الموضوع من له نظرة مختلفة إلى العولمة الثقافية. مثل: "برهان غليون" في كتابه المشترك مع "سمير أمين" بعنوان– ثقافة العولمة وعولمة الثقافة– حيث يرى بأن العولمة الثقافية (نظام جديد في العلاقات بين الثقافات، كما هو الحال بين الجماعات والدول والأسواق، نشأ في سياق صراع التكتلات الرأسمالية الكبرى على الهيمنة العالمية وأن الأمركة هي أحد أركان هذا النظام.. بشرط ان نفهم من الأمركة أنها تعني أرجحيه المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي، المادي والمعنوي، الذي يملأ الفضاء العالمي الجديد، الذي أنشأته ثورة المعلومات. لأنها تعني تمويل ثقافات الشعوب والطبقات جميعاً إلى ثقافة أمريكية) [1]، وربما ينقض "طلال عتريس" مع "بلقزيز" في تعقبه على ورقة السيد "يسين"– ندوة العرب والعولمة في صفحة 45– حيث يقول (بأنها تعني– توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس. انها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات والى الاخر والى القيم والى كل ما يعبر عن السلوك) .

وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام إشكالية عولمة الواقع والمثال– فبينما يتحدث الطرف الأول– بلقزيز وعتريس عما هو مشاهد وملموس من بعض آثار هذه العولمة الثقافية، نجد ان برهان غليون– يتحدث عن ما ينبغي ان تكون عليه العولمة الثقافية، محاولاً ان يضفي على آرائه مسحة من العقلانية والواقعية. فالعولمة بهذا عولمتان كما يصفها– (يوسف الأشقر) في بحثه الموسوم "مصير الديمقراطية في النظام العولمي الجديد" مجلة أنتليجينيسيا – باريس عدد (5) 7– 2004م– شبكة – www.ssnp.info" الأولى (واقع حكمي– والثانية: مشروع محتمل)[2].

المطلب الثاني/ التأثير على الإعلام

ثمة من يفصل بين ما هو ثقافي و ما هو إعلامي ونجد أخطاراً كثيرة في عالمنا العربي تفصل بينهما بإنشاء وزارتين الأولى للإعلام والثانية للثقافة، وحتى لا نتوه في محيط التعريفات، فإن هناك اتفاق أو شبه اتفاق على وجود تكامل بين الإعلام والثقافة من حيث المعرفة والإبداع والقيم والسلوك. إن الثقافة في جوهرها تعبير عن النشاط الإنساني، والإعلام هو أداة التفسير والتطوير والنشر، فوسائل الاتصال والإعلام هي الأداة الناقلة للثقافة في حين أنها تساعد على دعم المواقف الثقافية والتأثير فيها وحفر الأنماط السلوكية وتعزيزها وطرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث والنشر والشرح المستفيض لما يمكن اعتباره فعلا ثقافيا عضويا ، ولا ينحصر دور وسائل الإعلام والاتصال في عملية النقل والنشر فحسب، بل تحقق في تعاضدها مع الثقافة نوعا من التكامل الاجتماعي يجعلها تلعب دوراً أساسيا في بلورة الثقافة وإزالة ما لصق بها من بعض التشوهات التي حدثت في الماضي هنا وهناك وتضفي عليها طابعا ديمقراطيا [3]، ويذكر صاحب كتب احتكار الإعلام إن طبقة تمثل 1% من الناس تمتلك السيطرة على الإعلام ، ففي عام 1983 كانت أغلبية ملكية الشركات محصورة في خمسين شركة، وفي عام 1977 تقلصت الشركات المسيطرة على الإعلام إلى عشر شركات، وعندها يسيطر مجموعة قليلة من الأشخاص هم رؤساء شركاتهم على أكثر من نصف المعلومات والأفكار التي تصل إلى 220

---

[2] خليل نوري منير العاني،مصدرسابق، ص 120ص121.

[3] خليل النوري مسيهر العاني، المصدرنفسه ص 120ص122 .

[1] محمد علي حوات ، مصدر سابق ، ص 175.

مليون أمريكي ومن خلال امتلاك الإعلام والسيطرة عليه فإن ما يتراوح بين 30- 50 مصرفاً وما يتراوح بين 10- 50 شركة إعلامية يسيطرون على العالم ويصنعون أو يحطمون السياسيين والحكومات [1] ، فعلى مستوى تركز الأقطاب الإعلامية والاتصالات العملاقة. نلاحظ انه من بين الـ (300) شركات الإعلام والاتصال ثمة (114) أمريكية، و(80) غرب أوربية و (49) يابانية. وضمن الـ (75) أولى شركات السمعي- البصري نجد (39) أمريكية، (25) غرب أوربية و (8) يابانية. ففي 11 كانون الثاني/ 1994، قدم نائب الرئيس الأمريكي آنذاك (آل غور) التقرير الذي فصل خطوط المشروع المسمى "البنية التحتية الوطنية للإعلام، ويتطلع التقرير إلى صنع بنية إعلامية تحتية متطورة متصلة بقطب واحد.

تجمع شبكات الاتصال والحواسيب الالكترونية وبنوك المعطيات، والالكترونيات الجماهيرية، وتوفر للمستخدمين عبر ضغط بسيط بأصبع السيد مجموعة من معطيات معلومات هائلة وبمجرد انطلاقها ستمكن هذه البنية التحتية من خلق ثورة معلوماتية ستغير بما لا يدع مجالاً للشك، وبصفة دائمة، الطريقة التي يعيش بها الأفراد يعملون ويتواصلون [2]، وفي مقال له ذهب الكاتب- ياسر قطيشات- بعد أن شهد العالم منذ بداية العقد الأخير في القرن الماضي عدداً من المتغيرات في هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاتها، ولعل ما حدث من تطورات تكنولوجية وما تبعها من تطور في وسائل الإعلام ونظم الاتصالات يعد أبرز هذه المتغيرات، بل أصبح الإعلام وكيفية تطويعه لتكنولوجيا الاتصال عنصراً هاماً من عناصر تقييم القوة الشاملة للدولة، وبالتالي تقييم قوة الدولة المتحكمة في النظام الدولي الحالي. لقد كتب الكثير منذ ربع قرن حول التأثير المتنامي للإعلام. واختلف منذ البداية رواد علوم الإعلام السياسي في تحديد نوعية العلاقة بين السياسة والإعلام، فرأى بعضهم ان العمل السياسي والعمل الإعلامي يشكلان مجالين متميزين، ورأى البعض الاخر انه لا يمكن الفصل بين هذين النشاطين باعتبار ان أهمية الوظيفة الإعلامية هي التبليغ وإشراك المواطنين في الحياة السياسية، وربط قنوات الاتصال بين التشكيلات المتآلفة والمتعارضة، فأضحى الجمهور مرتبطاً بما قرأه في الصحافة وما يشاهده على الشاشة أو يسمعه في الإذاعة، لذلك فانه لا تكتمل الحياة السياسية في الدولة العصرية إلا بالإعلام الغزير والحوار الدائم بين المواطنين ومختلف أجهزة الحكم [3] ، ويضيف: وفي حرب الخليج الثالثة أطلق البعض عليها الحرب الإعلامية أو حرب الخطاب السياسي الإعلامي لكثرة ما شهدت من نزاع وتنافس بين وسائل الإعلام السياسي العربي والغربي في تقييم الحرب كلّ على هواه وأدلجته السياسية الخاصة، فعلى الرغم من التدفق الهائل للأخبار والمعلومات و التقارير بالصوت والصورة وبشكل دوري ومستمر، إلا ان أكثر ما امتاز به الإعلام السياسي في هذه الحرب، خاصة الغربي والأمريكي، هو ممارسة التضليل والتوجيه باستعمال التقنية السمعية والبصرية الحديثة، مما أفقد المشاهد والقارئ العربي والغربي المصداقية في العديد من وسائل الإعلام الأمريكية والغربية وبعض العربية بعدما انكشفت الحقيقة بالواقع، وتبين ان معظم ما كان يبث لم يكن سوى من باب الدعاية السياسية والتضليل الذكي، وعلى عكس التغطية الإعلامية لحرب الخليج الثانية عام 1991 م والتي احتكرت فيها شبكة (CNN) المشهد الإعلامي السياسي، ونجحت بأن تراقب الصورة المتدفقة من ارض المعركة بل على حد الكاتبة الأمريكية "سوزان سونتاع" حولت الحرب لعبة فيديو شغلت البلاد وأثارت المهتمين

---

[2] محمد ناصر خوالد، كاتب وأكاديمي عربي، المعلوماتية بين الغرب والعرب، 2005/11/7 ، صحيفة الحقائق ، ص 12، موقع الكتروني : المعلوماتية htm.

[3] محمد ناصر الخوالدة، المصدرنفسه ص 23.

[4] ياسر قطيشات، سيكولوجيا تأثير الإعلام المعاصر في السياسة الدولية، مقالة، منبر الحرية، 10 تشرين الأول 2009، موقع الكتروني، منبر الحرية، www.minbaralhurriyya.org..

بالتكنولوجيا. فإن التغطية السياسية والعسكرية لحرب الخليج الثالثة اتسمت بإجادتها، إذ لم تنفرد وسائل إعلام معينة بالتغطية، ولم تعد المعلومات والأخبار حكراً على المصادر الغربية التي سيطرت على الساحة الإعلامية لعقود، وإن كان هذا الجانب الايجابي في تطور وسائل الإعلام العربية، خاصة السياسية المتخصصة منها فإن الجانب السلبي قد برز بوضوح عند اختلاف المشهد السياسي والدرامي للحرب بين الإعلام السياسي العربي وقرينه الغربي، حتى بدأ للعيان أن كلا منهما يغطي حرباً أخرى غير التي تجري رحاها في العراق [1].

والإعلام الذي يعده البعض متفوقاً على الساحة العربية دون أية إشارة لمدى الخروقات الغربية للساحة الإعلامية العربية، وعجز الإعلام العربي عن مخاطبة الساحة الإعلامية الدولية وعجزه عن إيصال الخبر والصورة في موعدها دون تأخير وفق منطق ومفهوم وتفوق وسائل الاتصال والتقنيات الرقمية المتطورة عبر الأقمار الصناعية التي استخدمتها بنجاح كبير وسائل الإعلام الأمريكية لتغطية أخبار الأحداث التي وقعت عام 2001م في الولايات المتحدة والحرب التي يخوضها الجيش الأمريكي حتى الآن في أفغانستان والعراق وشهدت عمليات التغطية الإعلامية تطورات هائلة في القرن الحادي والعشرين، وأصبحت لا تعترف لا بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية لدول العالم [2]،إن التطور السريع والشامل لتكنولوجيا الاتصال وخاصة الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر واستخدامها على نطاق واسع يظهر بجلاء استجابة للبنية الأساسية للنظام العالمي لمتطلبات العناصر المسيطرة في قلب النظام، وفضلاً عن الجانب التكنولوجي في مجالات الاتصال هناك جوانب أخرى تعمل على تكريس التبعية للدول المتقدمة ، وإذا كانت التكنولوجيا تمثل العتاد، فإن البرمجيات تتألف من الإخبار وبرامج الترفيه وغيرها من البرامج التلفزيونية وهي إضافة إلى الإعلانات والمجلات والفيديو تمثل اليوم أدوات السيطرة على الثقافة والتعليم من الخارج، لقد أصبح الإعلام صناعة ضخمة وهامة تحتاج إلى إمكانات مادية وتقنية عالية ومتقدمة الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة امتلاك الشركات المتعددة الجنسية لوسائل الإعلام خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وجعل تلك الظاهرة تثير مخاوف العديد من الكتاب والمثقفين والقائمين على الأداء الإعلامي ودفعتهم إلى التحذير من مخاطر تلك الظاهرة على الاستغلال الثقافي والفكري في الدول العربية والنامية [3]، وعلى الرغم من ان الشخص يستطيع ان يزعم ان كل ما يلتقطه من وسائل الإعلام يحتاج إلى حفنة من الملح لإعطائه بعض الطعم، فهناك أمثلة كثيرة للأخطاء وعدم الدقة فمن الناحية العملية يتمثل كثيرون منا معظم الإخبار التي تأتينا من وسائل الإعلام، ونستفيد منها كذلك وقد أصبح من الممكن الاطلاع على الصحف عبر الانترنيت ضمن التطورات الأخيرة، وفي تطور أكثر حداثة بدأت هيئة الإذاعة البريطانية خدمة إخبارية مجانية على مدار الساعة في الانترنيت أطلقت عليها الإخبار عبر الانترنيت (News online) وفي حالة الصحف يمكن ان نتبين انها تبحث عن قراء جدد على الرغم من ان الشاشة، حتى شاشة جهاز الحاسوب المحمول، لا تعد بديلاً ملائماً للنسخة المطبوعة التي نقرأها في القطار أو على المائدة [4] ، ويرى (جمال الزرن– أستاذ في قسم الإعلام/ جامعة البحرين) في مقاربة نقدية لتكنولوجيا الإعلام الجديد من منظور عربي، ومحاولة تأصيلية للانترنيت، ان الانترنيت في الوطن العربي في حاجة إلى مقاربة نقدية، بل قل في حاجة إلى مراجعة

---

[1] ياسر قطيشات، المصدرنفسه.ص3

[2] محمد البجاري، العلاقات الدولية في ظروف الثورة المعلوماتية، 28 August. 2007 ، ص 8 ، موقع الكتروني www.muhammad.albukhari.com .

[3] محمد علي حوات، مصدر سابق ، ص 178ص179.

[1] مايكل هيل، أثر المعلومات في المجتمع، دراسه لطبيعتهاوقيمتهاواستعمالها,مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه .ط1.2004.ابوظبي .الامارات العربيه المتحده,ص226.

ورؤيـة فكريـة ذات مرجعيـة تأسيسـية، وأطـراف عـدة تتجـاذب الانترنيـت، هـذا الوسـيط المميـز ومـن ورائـه كـل الإضافات الاتصالية الحديثة التي جاء بها الإعلام الجديد وتكنولوجيا الاتصال، والدولة تريده برنامجاً لا للتنمية والتطوير من أجل مجتمع المعرفة فحسب ، بل نريده برنامجاً لتشغيل أجهزة الدولة أيضا، ولا نقصد هنا التشغيل الإداري، وإنما تفعيل رموز الدولة وتحديث خطابها كما كان للتلفزيون في الماضي دور في هذا القبيل، إنها تريد للانترنيت تحت رقابتها وسيطرتها خاضعا لمؤسسات الرقابة الإعلامية التقليدية [1] وفي مجلة المستقبل العربي ذي العدد (293– تموز 2003) وفي صفحة 59 (للمنجي الزيدي– أستاذ جامعي ومستشار وزير الثقافة التونسي) وتحت عنوان (الثقافة والمال– دراسة في مستقبل التنمية الثقافية في الوطن العربي) ونقلا عن إحصائيات اليونسكو– 1999م. يعطي لنا موقع الوطن العربي في مجال سحب الصحف اليومية وكما مبين في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

الصحف اليومية حسب المناطق الجغرافية سنة 1996م

المنطقة	عدد الصحف	إجمالي السحب بالمليون	السحب في الألف ساكن
أمريكا	2939	111	141
جنوب آسيا	2299	44	33
أمريكا اللاتينية	1309	49	101
إفريقيا	244	12	16
شرق آسيا	400	102	56
البلاد العربية	140	9.2	36
العالم	8391	548	96

جدول رقم (1) – المصدر: إحصائيات اليونسكو 1999م

أما الجدول رقم (2) فيوضح موقع الوطن العربي في عالم تكنولوجيات الاتصال (الانترنيت) حيث مازال الكثير ينتظر البلدان العربية في مجال تكنولوجيا الاتصالات، فهي تقع في آخر ترتيب البلدان المستعملة للإنترنيت [2].

جدول رقم (2)

المنطقة	1998 (نسبة مئوية)	2000 (نسبة مئوية)

[2] العرب وثورة المعلومات، مركز دراسات الوحدة العربية, سلسلة كتب المستقبل العربي (44)، أسامة الخولي أبو ظبي وآخرون، ط1، 2005م، بيروت ، ص 109ص110.

[1] مجلة المستقبل العربي ، عدد 293، 26 ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، تموز 2003م مع الجدول رقم (1 ، 2) ، ص59 ص 71ص 73 ، بيروت .

جدول رقم (2) –المصدر: Report mondial sur le developement humain, 2001, (paris Programme des not natibn unless pour le development, 2001).

الولايات المتحدة الأمريكية	26.3	54.3
بلدان الـ(OCED) ذات الدخل المرتفع خارج الولايات المتحدة	6.9 0.8 0.5	28.2 3.2 2.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	0.8 0.2	3.9 0.6
آسيا والمحيط الهادي	0.1	0.4
مجموعة البلدان المستقلة (أوربا الشرقية)	0.04 2.4	0.4 6.7
البلدان العربية		
أفريقيا جنوب الصحراء		
آسيا الجنوبية		
العالم		

ويرى الباحث بعد كل ما تقدم ان وسائل الإعلام الحديثة تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الثقافة الإنسانية المعاصرة وربما تندمج الوسائل الإعلامية مع الثقافة، لتخلق صورة إبداعية تاريخية للواقع العالمي والمحلي، وربما لا تكون كذلك إذا ما كانت وسيلة الإعلام، مبنية على حقائق كاذبة ومضللة للواقع ، كون الثقافات بطبيعتها ثابتة ولا تتغير على مرور السنين وهي وجه للمجتمعات القديمة والحديثة، والذي يعكس وسائل الإعلام التي تتقلب بتقلب الظروف السياسية والاجتماعية وهذا للأسف ما نراه في عالمنا اليوم من وسائل إعلام نحاول محو وتشويه بعض الثقافات التاريخية الأصيلة بحجج واهية وغير واقعية، وخير دليل على ذلك ما يتهم به العرب والمسلمون أصحاب اعرق حضارات في العالم بـ"الإرهاب" وينسى البعض من هؤلاء من أين جاء الإرهاب وكيف يستخدمونه ضد هذه الثقافات والحضارات العريقة وعلى رأسها الحضارة الإسلامية لأمة قال عنها عز وجل "كنتم خير أمة أخرجت للناس" صدق الله العظيم [1].

[2] سورة آل عمران، آية (110) .

المبحث الثالث
التأثير السلبي للعولمة في العامل الاقتصادي للمجتمع

يعتبر السيد "جيفري فرانكيل Jeffrey Frankel" ان العولمة الاقتصادية واحدة من أشهر القوى التي شكلت عالم ما بعد الحرب، فقد أصبحت التجارة العالمية بالبضائع والخدمات هامة بصورة متزايدة خلال السنوات الماضية، كما تزايد تدفق الأموال العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية، ويرى السيد جيفري– أيضاً إن الدافعين الرئيسين لعولمة الاقتصاد هما: تحقيق تكاليف النقل والاتصالات في القطاع الخاص، وتحقيق العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار في القطاع العام فقد ظل التقدم والتجديد التقني يدفع تكاليف النقل والاتصالات نحو الانخفاض بشكل ثابت [1] .

والعولمة الاقتصادية (Commercial Globalization) حسب تعبير د "عايد الجابري" تركيز النشاط الاقتصادي العالمي في أيدي مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة وإحداث التفاوت مابين الدول حتى داخل الدولة الواحدة وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لإخلال التوازن في الدول القومية ونظمها برامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية ، ومفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره، وذلك لتوفير مجالات الاستثمار، واستيعاب الفوائض، بحيث تسعى الرأسمالية لتكرير تبعية التنمية العربية والإسلامية للغرب، ومن تجديد نفسها والتغلب على تناقضاتها، والتكيف مع أزماتها [2] ، وفي الوقت نفسه يعترض الدكتور "ماهر الشريف" على فكرة ان العالم توحد فعلاً أو يشهد صيرورة توحيد، اقتصاديا وتجارياً وتكنولوجياً، كي يصبح في الإمكان الربط بين هذا التوحيد وتوحده على المستوى الثقافي ويعتبر ان السياسات الرأسمالية قد عمقت الانقسام في العالم بصورة لا مثيل له، هذا الاتجاه الرافض للعولمة يرى أنها ظهرت كظاهرة اقتصادية، كملت صورها بعد الحرب الباردة أي الانتقال الدولي المتبادل إلى اقتصاد عالمي يقوم على تحرير التجارة ومحاربة رؤوس الأموال بين الدول من خلال انفتاح التكتلات الإقليمية على المنافسة وفي مجال تعريفات العولمة الاقتصادية، فقد عرفها "هورسمان ومارشال (1991م) بأنها– اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وخضوع العالم القوي السوق العالمية تبعاً لذلك، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، أما "الحاجي" (1991م) فقد أورد تعريفاً لها بأنها– حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، كما عرفها –العظم– (2000م) بأنها: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال في عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى دائرة عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج لذاتها [3] ، أما– توماس فريدمان– فقد اعتبر ان الدول تضبط بـ "قطع كهربائي" من المستثمرين الذين يسيطرون على وصولهم وحصولهم على رأس المال في اقتصاد معولم، كما كتب –ريتشارد روز ينكرانس– في الماضي: كان من الأرخص ان تقوم بالاستيلاء على أراضي الدول الأخرى بالقوة بدلاً من ان تقوم بتطوير معاييرها الاقتصادية والتجارية المعقدة لتستفيد من التبادل التجاري فيما بعد، وبناءً على ذلك، فالقوة الاقتصادية أصبحت أكثر أهمية مما كانت علية

---

[1] جوزيف س. فاس، جون د. دونا هيور تقريب محمد شريف الطرح، مكتبة العبيدكان – ط1، 2002م، المملكة العربية السعودية، ص 77.

[2] خالد حسب الله، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، العولمة الاقتصادية ومخاطرها، موقع الكتروني، مكتبة التقارير ومنظومات خلان .

[3] توفيق حمودة, مصدرسابق, ص 21 ص 50 ص 54 .

سابقاً. وذلك لسببين الأول: هو الارتفاع النسبي في حدود التكلفة لاستعمال القوة، وثانياً: لأن الأهداف الاقتصادية تطغى بشكل كبير على قيم المجتمعات (ما بعد الصناعة) [1]، بينما يرى "Sjolander" أن العولمة الاقتصادية هي أهم أبعاد العولمة على الإطلاق لأنها تمثل البعد المركزي فيها إذ ان العولمة هي عملية اقتصادية لها جذور ترجع إلى التغيرات الحادثة منذ الستينات، ويتجه "جون جراي" إلى ان العولمة الاقتصادية تعني الانتشار العالمي للإنتاج الصناعي والتكنولوجيات الجديدة والذي تشجعه قدرة رأس المال على التنقل دون قيود، وتشكل الحرية المطلقة للتجارة، تهديداً حقيقياً لاستتباب السوق العالمية الواحدة التي تتطلع المنظمات غير الوطنية بتشييدها تحت القبة الأمريكية، كما ان العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالي لسياسة دعه يعمل وإنما تعمل على تقويضه.

وأخيرا يرى "ديفيد كورتين" أنها تعني نقل سلطة التحكم والموارد والتقانة في الناس والمحليات والحكومات إلى سوق المال والشركات متعددة القومية، بينما يرى– العفوري– ان العولمة الاقتصادية تقدم عددا كبيرا من الفرص أمام البلدان النامية كالنفاذ إلى الأسواق العالمية وتدفق اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين فرص الحصول على التقنية، وما يعنيه هذا من رفع مستوى الأداء لاقتصاداتها الوطنية وزيادة كفاءتها في تخصيص واستخدام الموارد المتاحة [2]، وأما رأي د. رواء زكي يونس* في بحثها الموسوم "آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة، الفرص والتحديات – 1997م" (فالعولمة تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي، كشكل من أشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري وإلغاء الخصوصية الاقتصادية لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية، كما تعني العولمة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم تبادل السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك سرعة انتشار التكنولوجيا) [3] .

المطلب الاول/ تكتلات العولمة الاقتصادية

يمثل انقلاب سلطة الضبط الاقتصادي في الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية جوهر العولمة الاقتصادية التي تفترض ان العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية وإنما تشترط مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات، ومما توحي به العولمة الاقتصادية هو ان العالم الذي تفكك في التسعينات قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية فالنظم الاقتصادية أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض ولم تعد هناك حدود وفواصل في ما بينها، ان هذا الانتقال للنقل الاقتصادي من المحلي إلى العالمي يفرض على الدولة إعادة صياغة سيادتها وسلطتها ووظائفها وخصوصاً في مجال رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية، فعلى المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للاتجار دولياً، فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة (Co modification: every things is for sale). أما على مستوى الدولة فإن المطلوب ان تكون الدولة متقلصة

---

[1] دراسة لـ: جوزيف ناي، ترجمة: علي حسين باكير، باحث، مجلة العصر، حدود القوة الأمريكية، 2005/3/19، موقع الكتروني : www.مجلة العصر.htm .

[2] محمد حسين أبو العلا،مصدرسابق، ص 148ص150 .

* كلية العلوم السياسية، العراق، جامعة الموصل .

[3] مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد (51) أيلول 2008 – ص 446.

في حدودها الدنيا (Minimum state) لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل وتسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال [1]، ويرى "بهجت قرني" في بحثه بكتاب– العولمة وأثرها في المجتمع والدولة– بأن عملية التكتل الاقتصادي ليست بالجديدة وسجل العلاقات الدولية منذ انتشار الظاهرة الاستعمارية خير شاهد على ذلك، ولكن الجديد هو التأثير المتبادل بين التكتلات الاقتصادية المعاصرة ومعالم السياق الدولي العالمي الذي يسميه منظموا المؤتمر اختصاراً بالعولمة، ويضيف: "بما ان العولمة في مضمونها السياسي هي تهديد واضمحلال لسيادة الدولة التقليدية تكون التكتلات الاقتصادية وسيلة الدولة لضبط إيقاع مقدار العولمة ومحاولة لإدارة شؤونها، فكثير من الدول يشعر ان العولمة هي الحركة الدائمة والمتسارعة في اتجاهات متضادة، بحيث تصعب الرؤية ويقل وضوح السبيل ويزداد حيز المساحة الرمادية ليكون المعنى السياسي للتكتل الاقتصادي في هذه الحالة محاولة من جانب الدولة لإيجاد نوع من التحكم في هذا الانفلات المستمر (a means of governance) وتنظيم وتيرته بعض الشيء إذا صعب ضبطه كليا [2]، ورغم تباين النظم التقنية السائدة في الاقتصادات العربية، يلاحظ انها تشترك بسمات واضحة في مجال الإنتاج الإبداعي والفكري، فكل العلوم الأساسية والتطبيقية فيها تشق طريقها بشكل بطيء مقارنة بما هو جار في العالم. إن أحد الآثار المترتبة على ذلك هو الاحتمالات المتزايدة في تدهور أداء تلك الاقتصادات النامية ومن ثم تدهور دورها في الاقتصاد العالي في ظل التطورات العالمية المتسارعة في جانبي التكتلات الاقتصادية المتضخمة والاختراق المعلوماتي في شتى الحقول[3]، وبذلك فإن خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي، واسعة وضاغطة في الوقت نفسه على صانعي السياسة باتجاه الاستمرار في فتح الأسواق، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فمبيعات الشركة المتعددة الجنسيات في فروعها المختلفة تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية وبذلك أسهمت هذه الشركات في تخفيف المعاناة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة والمتمثلة بالكساد، حيث استوعبت أسواق البلدان النامية حوالي ثلاثة أرباع الزيادة في الصادرات العالمية للفترة من 1991– 1993م [4]، ومن البديهي القول ان قادة الولايات المتحدة الأمريكية من السياسيين هم من أوائل من نادوا بمفهوم العولمة وأيدوها وكذلك المفكرين الاقتصاديين الليبراليين الذين أسسوا منظمة التجارة العالمية .W.T.O عام 1992م ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقبلها منظمة "الجات GATT" * ، والتي تقوم على تركيز الصناعة والتكنولوجيا والتنمية والتقدم الاقتصادي الشامل في الدول ذات القاعدة المؤهلة الآن وهي دول الغرب الصناعي، بينما يجب على الدول الأخرى الفقيرة والمتخلفة ان تتحول إلى أسواق استهلاكية والى مصادر للموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة على وفق قاعدة تقسيم العمل وتحديد التخصص [5]، وفي إطار تحليلي للتوجه الإيديولوجي للفلسفة الاقتصادية "منظمة التجارة العالمية World Trade organization" وهي منظمة رئيسية مسؤولة عن تنفيذ سياسات العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي حيث تعمل على تمويل الاقتصاديات المحلية المغلقة إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي مع الجانب الظالم في العولمة خاصة من منظور دول

---

[1] ينظر سعيد الصديقي، باحث في العلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة محمد الأول، المغرب، نقلاً عن مجلة المستقبل العربي، عدد (293) تموز، 2003 ص 90ص 91 لبنان .

[2] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة مصدرسابق, ص 91ص92 .

[3] رواء زكي يونس الطويل،مصدرسابق, ص 33.

[4] مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد (51) أيلول 2008م، ص 445.

* في عام 1947 أسست الولايات المتحدة مع 23 دولة صناعية اتفاقيات "الجات" وهي الاتفاقية العامة .

[5] فائز صالح محمود، مصدرسابق, ص 83.

الجنوب الساعية نحو التنمية إذ تخوض هذه المنظمة في اتجاه التوحيد القانوني والاقتصادي للعالم بهدف تمويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة والتصرف والى تخطيط العلاقات المنظمة للعلاقات التجارية والسلوك الاقتصادي للدول المتخلفة وبخاصة في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العلاقة متعددة الجنسيات [1].

المطلب الثاني/ بعض الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية

ان العولمة الاقتصادية كأية ظاهرة أخرى لها مؤيدون ومعارضون، فمن وجهة نظر المؤيدين لها يرون فيها، تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير الأسواق ورأس المال، والتوسع على مدى العالم في بناء الإنتاج وزيادة حجم التجارة العالمية، وكذلك زيادة الإنتاج المحلي والعالمي، أما من وجهة نظر المعارضين لها: فهي الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدولة وما يهمنا هنا أن نفصل بعض الآثار السلبية التي تلحقها العولمة الاقتصادية بحسب وجهة نظر الخبراء والباحثين بها.

1- إضعاف الدولة: تؤدي العولمة إلى إضعاف سيطرة الدولة القطرية بكسر الحدود وانخفاض التوظيف ووظائف العمالة الماهرة وتخفيض الأجور، وقد أصبح لشركات العولمة العملاقة نفوذ كبير في إسقاط الحكومات، وافتعال الانقلابات وتحريك الأزمات، وضرب الاقتصاديات المستقلة.

2- تدمير الصناعة المحلية: تساهم العولمة إلى حد كبير في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، وقد جذرت منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية من الجوانب السلبية التي قد تؤثر في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة العامة.

3- عدم الاستثمار بما ينفع: تساهم العولمة في عدم استثمار الأموال في أنشطة اقتصادية حقيقية من شأنها تعزيز القدرة الإنتاجية – للدول الإسلامية – لتصبح الدولة دولة مستهلكة بدل ان تكون منتجة وذلك بنشر النمط الاستهلاكي الترفي بين الناس، واختزال الإنسان في البعد المادي الاستهلاكي [2].

4- المضاربات المالية وانهيار الاقتصاديات الناشئة، لقد أصبح بإمكاننا أن ندخل مع نظام العولمة في مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ألا وهي التمويل الدولي لاقتصاد المضاربات، لقد بلغت الوسائل الحالية التي طرأت في الأسواق المالية للمضاربات كافة ما يزيد على 4000 مليار دولار أي ما يعادل عشرة إضعاف الدخل القومي لأمريكا ولم يستخدم القائمون على نظام العولمة إلا 3% من الجنس البشري في الوقت الذي يمثلون فيه ما يزيد على 95% من التجارة العالمية، لقد تشعبت وتداخلت مساحات الصراع ومجالاته وأهدافه وأدواته ووسائله في عصرنا على نحو بات التميز معه فائق الصعوبة فالجوانب الاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والتكنولوجية والاستخبارتية والإعلامية والثقافية في الحروب والصراعات المعاصرة

---

[1] محمد حسين أبو العلا،مصدرسابق, ص 132.

[2] هذه التأثيرات حسب رأي، مقدم دكتور، خالد حسب الله، العولمة الاقتصادية ومخاطرها، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية الشريعة والقانون موقع الكتروني، مكتبة التقارير والبحوث، منديات خلان، الأرشيفhtm..

يتولاها مدنيون غالبا ، وتتوقف أثارها ونتائجها على ما ينجم عن المعارك العسكرية وتؤدي أضعاف ما تلحقه الأسلحة التقليدية من خسائر [1].

5- وحسب رأي "سعد الحافظ" فقد ساعدت العولمة الاقتصادية على تبديد الثروات الوطنية نتيجة السلبيات العولمة المالية من دون حماية وتنظيم ورقابة كافية لسوق الأوراق المالية وفضلا على ذلك يرى "رمزي زكي" بأن تعرض البنوك للازمات ومخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة (السوق الساخنة) وحروب رأس المال الوطني إلى الخارج فضلاً عن دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) [2].

6- أما "عبد الجبار الحلفي" فيرى ان الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من استنزاف موارد بعض أقطار الخليج العربي مثل – الكويت والسعودية- فضلاً عن موارد بعض الدول الأخرى كاليابان وألمانيا الغربية كما ان المكاسب التي حققتها جراء عدوانها أسهم في تنشيط الاقتصاد الأمريكي نسبياً، أما تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، فيبدو عبر إمكاناتها الضخمة تدعم اتجاه العولمة الاقتصادية عبر رؤساء نظام من المؤشرات والمقاييس تطبق على الاقتصادات جميعاً واستثمار ذلك في الضغط على هذه الدولة أو تلك باتجاه ثنيها عن المسار الوطني [3] ، والشكل الآتي يوضح التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة ونقلا لتقرير التنمية البشرية 1999م :

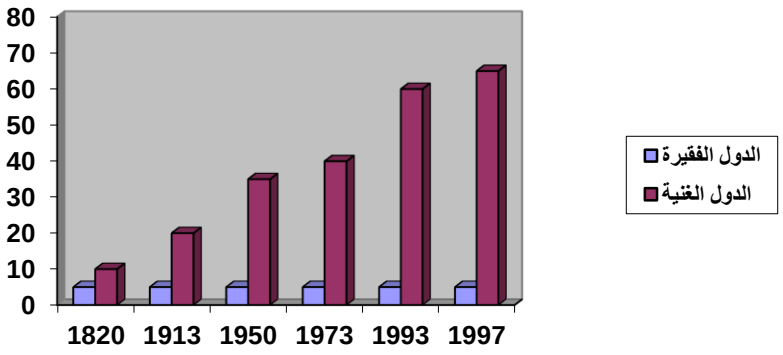

نقلاً عن تقرير التنمية البشرية لعام (1999م).

المصدر : الأرقام مقتبسة من تقرير التنمية البشرية لعام 1999م.

---

[1] عبد الهادي الرفاعي، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الأول (2005م) ، ص207.

[2] ينظر: سعد حافظ – الملامح الرئيسية لاقتصاد المستقبل في ربع القرن القادم: التحديات والفرص المتاحة من ورائها، ورقة عمل قدمت إلى: أعمال المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين 26، 28 نيسان 1999 وكذلك: رمزي زكي، عولمة الأسواق المالية، الفرص والمحاذير للبلاد النامية، ورقة قدمت إلى نفس أعمال المؤتمر، نقلاً عن مجلة المستقبل العربي العدد (293) تموز/ 2003. ص 58. بيروت. لبنان.

[3] ينظر: عبد الجبار الحلفي، الحصار الاقتصادي على العراق وآثاره على أوربا واليابان، الخليج العربي، العدد (1)، 1992م، نقلاً عن، مستقبل المعلوماتية والتنمية، د. رواء زكي يونس الطويل، ط1، 2010م، عمان، ص 44 .

-الشكل السابق :الأرقام مقتبسه نقلا من تقرير التنمية البشرية لعام 1999م .

7- وحسب – ويلتس – فإن للشركات العملاقة دورا في تقليص السيادة الوطنية (لبلدان العالم الثالث خاصة) هناك صفتان مهمتان للسيادة الوطنية اللتان تقلصتا بصورة جذرية هما:

أولا/ فقدان الدولة سيطرتها على عملتها النقدية.

ثانياً/ فقدان سيطرة الدولة على تجارتها الخارجية.

ويشير ويلنس، إلى التجارة العالمية التي تظهر وكأنها عبارة عن جريان البضائع بين الدول، ولكنها في معظم الأحوال عبارة عن تبادل البضائع والمواد الأولية بين فروع الشركة الواحدة فالتجارة بين الفروع المختلفة للشركات تشكل الآن حوالي ثلث مجموع التجارة العالمية، بل تقترب من نصف التجارة العالمية في التقنيات الحديثة، كما ورد في تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 1988م ، إن هذه الظاهرة أدت إلى اضمحلال دور القرارات المالية التي تتخذها الدولة لتنظيم سياستها الاقتصادية [1].

8- وضع أستاذ الاقتصاد الأمريكي (تشوسو دوفسكي) تاريخاً مبسطاً لنظام العولمة الاقتصادية في كتابه (عولمة الفقر) ووصفه بأنه نظام يتم تطبيقه لجباية الديون وفوائدها فضلاً عن أنه ليس نظاماً حراً من حيث ان مؤسستي (بريتون وودز – البنك الدولي– وصندوق النقد الدولي) تتدخل دائماً تحت شعار التغيرات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية، وبأدق التفاصيل كي تسيطر على نتائجها لمصلحة أصحاب رأس المال العالمي وبذلك تعطل قوى السوق الحقيقية عن العمل من أجل المصلحة الوطنية [2].

9- إعادة هيكلية الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المركز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة هذه الهيكلية التي تجري على امتداد العالم وقد عانت دول الجنوب ومن بينها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات الاقتصادية التي أوصت بها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي السياسيات المعروفة بالتكيف الهيكلي التي كان من أبرز نتائجها في هذه الأقطار التفكيك الداخلي نتيجة للاندماج الخارجي المشوه والاختراق الرأسي لهذه المجتمعات الذي يربط أجزاء من الرأسمالية المحلية لرأس المال الدولي بينما تتخلف قطاعات أخرى في المجتمع مما يزيد من حدة الاستقطاب الداخلي، ويهمش أجزاء كبيرة من السكان [3].

10- وفي كتابه (الفجر الكاذب) ينتقد (جوان جراي) سياسات العولمة فيقول: إن تفكك الحياة الاقتصادية والاجتماعية اليوم لم يكن بسبب الأسواق الحرة فقط، بل أيضاً بسبب سطحية التكنولوجيا التي تتكرر اختراعاتها في أمكنة كثيرة، ومهن أخرى تصبح غير مستقرة. وفي رأي (جراي) أيضاً ان إصلاح الاقتصاد العالمي يجب ان يمر من خلال قبول حقيقة واقعه ودائمة، وهي ان هناك اختلاف ثقافات ونظم واقتصاد وسوق، ولكن طالما ان السوق الحر يمثل هيمنة العالم العربي وفرض قوانينه، فإنه لن يسمح لثقافات العالم

---

[1] كمال مجيد (بروفسور الهندسة في جامعة كارديف بريطانيا)، العولمة والدولة، دراسة لآثار العولمة على السلطة، ط1، 2002م، دار الحكمة، لندن، ص 42.

[2] معن عبد القادر آل زكريا، مديات تأثير العولمة في تراقبية نظام القانون الدولي للاقتصاد، ط1، 2005م، دار الصقر للطباعة والنشر ص 231.

[3] النظام العربي والعولمة، مراجعة وتقديم – علي محافظة، وآخرون، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2004م، عمان، الأردن ص 33 .

المختلفة أن تحقق تقدماً متفقاً مع تاريخها وظروفها، واحتياجاتها الخاصة بها وإذا كانت الدول ذات الاقتصاد المتقدم التنافسي يمكنها ان تخفف من مخاطر العولمة على مواطنيها، فإن العولمة في الدول الفقيرة ستعزز بالضرورة نظماً متطرفة، وستعمل كعامل محفز لتفكيك الدولة الحديثة [1].

11- تزايد الارتباط بالاقتصاد العالمي وصولاً إلى دمج الاقتصادات الوطنية والإقليمية بالاقتصاد العالمي لتكون أكثر تفاعلاً مع تذويب الوعي الاقتصادي الوطني ضمن إطار من الوعي الاقتصادي العالمي، والعمل على الانتقال من سيطرة الدولة إلى سيطرة رأس المال، أي الشركات وبيوت المال ذات التأثير المتنامي بحيث لا تتدخل الدولة في تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وهو ما يلجئ الدولة برغبتها أو دون رغبتها إلى التراجع والتحالف مع الشركات، وكذلك زيادة الديون لدى الدول النامية وتراكمها الأمر الذي يزيد من منهجية دول العالم الثالث وارتباطها المصيري بالدول المتقدمة وخضوعها لها حتى ان بعضها لم يعد يستطيع إيفاء الفوائد المترتبة على ديونه [2].

12- ويشير "توماس فريدمان "The Lexus and the olive Tree –Farrar, straus, and Giroux, 1999" إلى حقيقة هامة هنا هي ان شبكات التجارة العالمية تجاوزت سيادة الدولة، فالمستثمرون العالميون الخاصون يبحثون عن قواعد اللعبة التي يمكن التنبؤ بها ويمكن فرضها، ولأنها مصادر قوية ومستقلة للتأثير في الأمم وفي العلاقات بين الأمم، فأنها تساعد في صياغة الشروط التي بموجبها تشترك الدول في شبكات عالمية معينة، وبسبب عولمة شبكات الأموال، فإن الدول أكثر عرضة للتأثر بالأزمة الاقتصادية المنتشرة في إقليم إلى آخر، وبينما تصبح الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة تصبح الأزمات الاقتصادية الإقليمية عالمية مثال ذلك ما حصل في المكسيك في منتصف التسعينات، وجنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، وروسيا في نهاية التسعينات، فنظرية الدومينوا التي كانت تخص عالم السياسة، أصبحت اليوم تخص عالم المال [3].

13- ومما تقدم، يضيف الباحث من وجهة نظره أن العولمة الاقتصادية ربما تنشأ نتيجة ستراتيجيات وسياسات تتخذ كإجراءات اقتصادية، تحرك من اجل مصلحة أو كسب ضمن نطاق واسع دولي وإقليمي، ونشهد بين الحين والآخر دعوات متواصلة على المستوى العالمي للترويج لمفاهيم وآليات ومؤسسات العولمة الاقتصادية، ويحاول الخطاب الغربي جعل العولمة الاقتصادية عملية لا مفر منها، والتكيف لمحاولة قبولها فيما لو أريد لمن يتبعها، النمو والتنمية والتطور. ونتيجةً لهذا الضغط المتواصل، لا يستغرب الباحث من وجود دعوات من بعض الأوساط السياسية والاقتصادية في مناطقها وبخاصة (المنطقة العربية) من الانضمام والانخراط وتأسيس المعاهدات والاتفاقات مع تلك الدعوات لمحاولة التغلب على الهاجس الاقتصادي المتدهور في مناطقنا والتغلب على البطالة أو في مجال المجاملات السياسية لإبعاد أي خطر وتهديد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وغاب عن ذهن هؤلاء غنى مناطقنا ووفرة مواردها الاقتصادية والبشرية لو استغلت بشكل مبرمج ومخطط له.

---

[1] سمير صارم، معركة سياتل (حرب من أجل الهيمنة)، دار الفكر، ط1، 2000م. دمشق – سورية، ص144 .

[2] حكمت البزاز،مصدرسابق، ص 31ص33.

[3] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، مصدر سابق ، ص 125 .

المبحث الرابع
أثر العولمة في الحياة السياسية للدولة

لا شك في أن قوى العولمة تضع تحديات جديدة للحكم العالمي والمحلي، وأقترح بعضهم أن التحديات شديدة خاصة على الأنظمة السياسية السلطوية، إن الحاجة إلى الاعتماد بصورة متزايدة على التجارة العالمية المتحررة ومبادئ الاستثمار وتحرير احتكار الدولة لتأمين المعلومات والاتصالات (كما يقال) سوف يقللان من التحكم السلطوي ويساعدان في إطلاق مجتمعات أكثر جماعية، ومن أجل المنافسة الفعالة سوف تجبر الدولة على ان تتخلى عن سيادتها في بعض القضايا إلى الأعلى، وذلك بتقوية مؤسسات انتقالية، وتترك قرارات أعمال كثيرة إلى هيئات أعمال انتقالية، وسوف تكون الدولة مسؤولة عن مجتمع مدني انتقالي ناشئ، في الوقت نفسه ستكون الدولة مضطرة للتخلي عن سيادتها ليس فقط نحو الأسفل (لإدارات محلية) بل نحو الخارج أيضا (لعوامل اجتماعية جديدة وحاسمة ومؤثرة في النجاح القومي في عالم عالمي) [1] ، إن السياسة بطبيعتها محلية بل أن السياسة هي من ابرز اختصاصات الدولة التي تحرص على عدم التفريط بها واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي الضيق ومجالها الوطني الأضيق أما العولمة فهي مشروع مستقبلي كما أن العولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية. فقيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بسرعة أو سهولة قيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية، كما أن الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات– ربما يؤدي إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة– وربما إلى خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية وإنها فقدت دورها وأهميتها، بيد أنه لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضع نهاية للدولة، كما أنه لن يؤدي إلى قيام الحكومة العالمية الموعودة، والتي ستحل محل الدولة والتي ستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية واحدة [2] ، ويرى "جلال أمين أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة" أن لفظ العولمة Globalization– قد شاع في السنوات العشر الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي تشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ. فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر امة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ قرون ويضيف: لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (إن كان من الممكن حقاً تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلب التقدم الثقافي (التكنولوجي) وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد ان كان محدوداً بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعي والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعي، وكما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجياً محل الدولة والسبب في الحالين واحد هي التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع [3].

بينما يرى "متروك الفالح– أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود" أن العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدولة هي من المواضيع المطروقة في العلاقات الدولية وأدبياتها منذ نهاية الخمسينات وتتواصل بقوة مع بداية السبعينات وحتى الآن، ونذكر في هذا السياق أن جون هيرز (Jon Herz)

---

[1] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، مصدر سابق ، ص 289.

[2] فائز صالح محمود، مصدرسابق، ص 98 .

[1] العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، وآخرون، ط1 ط2 ط3، 1988، 2000م بيروت ص 153 ص 155.

في نهاية الخمسينات المح بقوة على احتمال انقراض دور الدولة على ضوء التطورات التقانية، وبخاصة في مجال الأسلحة، وهكذا فإن ما يتعلق باتجاهات الدولة، قوتها، وضعفها، وعلى ضوء التحولات العالمية الاقتصادية والتقانية ليس أمراً جديداً، إن ما استجد هو تزايد تلك القوى التقانية والاقتصادية وانكشاف الستار أمامها مع زوال الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ومنظومتها والتي لا شك تتصل بتلك التحولات التقانية والاقتصادية ذاتها [1]، ويعتقد المنظرون من أمثال "أوماي Ohmae" بأننا نشهد نهاية دولة الأمة، في الفترة الحديثة التي تمثل عصراً تاريخياً جديداً يسيطر فيه نحو قوى السوق العالمية وقوى الاستهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصاديات القومية لا حول لها ولا قوة بصورة متزايدة، ويدعي "إنطواني جيديثز Anthony Giddens" ان العولمة المعاصرة ليس لها سابقة في التاريخ وهي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والاقتصادات والحكومات والنظام العالمي، بينما يناقش "ديفيد هيليد David Held" ان دول الأمم تقترب من بعضها بأساليب معقدة من الاعتماد المتبادل في المشكلات كمرض الايدز، والهجرة، وحقوق الإنسان، والجريمة والتجارة، وتلوث البيئة، والتحديات الجديدة للسلام، والأمن والرخاء الاقتصادي الذي تدفق فوق الحدود القومية [2] ، ومن ناحية الجدل النظري حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة، تضع النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، الدولة في مركز هذه العلاقات كفاعل رئيسي، حتى وإن لم تكن وحدها عنوان الكتاب الشهير "لهانزمورغانتو H.Morgenthau" السياسة بين الأمم "Polities among Nations" واضح حول هذه النقطة ، وعندما نشر "ريمون آرون Raymond Aron" * كتابه– السلم والحرب بين الأمم "Paixet guerre entre les nations" سنة 1962م، فانه لم يبتعد عن هذا المفهوم حيث يقول "العلاقات الدولية كما يظهر من تعريفها، هي علاقات بين الأمم في صيغة العلاقات الدولية فالأمة تعادل أية جماعة سياسية منظمة على المستوى الإقليمي، نقول مؤقتاً بأن العلاقات الدولية هي علاقات بين وحدات سياسية" [3]، ومع ظهور البوادر الأولى لعملية العولمة، بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل محوري في العلاقات الدولية تهتز شيئاً فشيئاً، نظراً للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها، وهنا من السهل ان نفهم السبب الذي أدى إلى ردة الفعل الشعبية ضد العولمة في كثير من بلدان العالم المبتلاة بفقر مستوطن فأقامته الانكماشات الاقتصادية الأخيرة، وبينما رأى مئات الملايين من الناس في الأسواق الناهضة وظائفهم ودخلهم وقد أتت على معظمها الهزات المالية العالمية، ومع بداية الألفية الجديدة ستسنح لدى أي رئيس ديمقراطي فرصة قيادة العالم في إيجاد مؤسسات وسياسات تدعم عملية العولمة أكثر إنصافا مبنية على معجزات السوق والتكنولوجيات الحديثة[4] .

---

[1] العرب والعولمة ، مصدر سابق ، ص172ص173.

[2] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، مصدر سابق ، ص 222.

* Raymond Aron , Paixet guerre enther les nations , pp.16-17.

[3] مجلة المستقبل العربي، عدد (293) – مركز دراسات الوحدة العربية تموز 2003 – بيروت، ص 83 .

[4] باومات كتس، جوان سبيرد، لورا داندريا تايسون، الفكر السياسي، مجلة فصلية عن اتحاد الكتاب العرب، ترجمة : عيسى سمعان، 2000م، دمشق، ص 114 .

المطلب الاول/ العولمة والدولة وعلاقة السيادة بهما

قبل أن نبحث بتأثيرات العولمة على الدول وما قد تفرزه تعاملاتها مع مؤسسات الدولة ندرج بعض التعاريف الخاصة بالدولة ونشوئها مع علاقة السيادة وارتباطها بالدولة:

فالتعريف الغربي "الليبرالي" البسيط للدولة يقول أنها : "مجموعة من الناس منظمة سياسياً تحت حكومة واحدة ذات سيادة" ، فالأركان الثلاثة لدولة من الدول هي الشعب (الناس) والحكومة والسيادة، إن فكرة الدولة في الحقيقة، فكرة مجردة ولكنها معقدة وتتغير مع الزمن مثل أي شيء آخر فلا وجود للدولة دون الحكومة ولكنهما ليستا متطابقتين لأن الحكومة لا تستطيع إقالة الشعب أو إلغاءه بل تقوم بتنظيمه أو تسييره عبر الدستور والقوانين التي تسنها وعبر المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة، بما في ذلك الجيش والشرطة والمحاكم والسجون [1] ، بينما يعرف "نيلسون G.P.Nilelsson"* الدولة القومية– بأنها تلك التي تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن 60% من مجموع السكان. وبهذا الحد يتأهل 108 فقط من مجموع 164 دولة (حسب إحصائيات 1985) لهذا الشرط ويحدد نيلسون 58 دولة فقط لا تكتمل لها مسوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60% من مجموع السكان [2] ، أما الدكتور– محمد عزيز شكري– فيعرفها (بأنها مؤسسة سياسية وقانونية تنشأ وتقوم حين يقظة مجموعة من الناس بصفة دائمة إقليما معيناً ويخضعون لسلطة علياً تمارس سيادتها عليهم) ونستخلص من التعريف ان مقومات الدولة هي: العنصر البشري والعنصر المادي والعنصر التنظيمي. أما الدكتور– محمد سامي عبد الحميد– فيقول أن (الدولة ظاهرة متعددة الجوانب، من الصعب الاتفاق على إيجاد تعريف موحد لها، كونها تثير الكثير من الخلافات النظرية بين فقهاء القانون الدولي العام وفقهاء القانون الداخلي ويضيف، فالدولة مرحلة تاريخية من مراحل حياة الإنسان، تشكل في مجتمعنا المعاصر الإطار الطبيعي لممارسة السلطة سواء داخل الدولة نفسها أو بين الدول على مستوى الجماعة الدولية فضلاً عن كونها شخصا من أشخاص القانون العام الداخلي لمختلف النظم القانونية المعروفة والشخص الأساس في القانون الدولي العام)، ويقف مع هذا التعريف ويناصره العلامة الفرنسي الشهير "موريس هوريو" [3] ، أما الفقهين : العميد : (برغلي Berthele) و(بلنتشلي Bluntschli) فقد عرفا الدولة بـ"أنها عبارة عن شعب منظم" ، ومنهم من أخذ بنظر الاعتبار الغاية التي تسعى لها الدولة وهي تحقيق المصالح العامة ومن هؤلاء "ماسبتيول Maspetiol و "لفور Lefour"، أما فقهاء القانون الدستوري كالعميد "هوريو Hauriou" فيرى في الدولة بـ"أنها التنظيم السياسي والاقتصادي والقانوني لمقومات الشعب لخلق نظام اجتماعي مدني" وحاول آخرون تعريف الدولة انطلاقاً من فكرة قانونية: مثل (أسمان Esmein) فقد عرفها بـ"أنها التشخيص القانوني للشعب" أما العميد "بونارد Bonnard" فيرى في الدولة "مجموعة هرمية من المرافق العامة المنظمة" [4] ، ويرى الباحث من وجهة نظره وجوب ان يضاف مع أي تعريف للدولة، قدرتها على احتواء مكونات أساسية (كالسيادة، والاستقلال

---

[1] كمال مجيد،مصدرسابق، ص9.

* G.P. Neilsson, "states and, Nation Groups: Global Toxon, MY" Edward Atiryakian and Ronald Rogowshi, Eds …

[2] المستقبل العربي عدد (293)، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز، 2003، بيروت، ص 82.

[3] معن عبد القادر آل زكريا،مصدرسابق، ص 34 .

[4] عصام العطية ، القانون الدولي العام ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، ط7 ، 2008م، المكتبة القانونية ، شارع المتنبي ، بغداد ، ص295 .

واتخاذ القرارات الجريئة النابعة من المكون الشخصي لها، مع وجود الداعم الرئيسي لها بمكوناته كافة وإرادته إلا وهو الشعب).

المطلب الثاني/ علاقة السيادة بالدولة

ان السيادة في الفقه الدستوري هي أحد العناصر الأساسية في شخصية الدولة، وهي القوة الكبرى والسلطة العليا في نطاق إقليم معين، وهي حق الدولة بأن تحكم نفسها بنفسها وان تملك حرية التشريع في الداخل، وحرية تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى في الخارج ، والسيادة من الناحية النفسية والاجتماعية مظهر الشخصية للدولة القانونية على مستوى وحدانية هذه السيادة، وعدم قابليتها للتجزئة أو التنازل عنها أو حتى تفويضها، وقد تطور مفهوم السيادة في علاقته بالحكم من الحق الإلهي الذي كان الحاكم ينسبه لنفسه والذي عرفته حضارات كثيرة إلى المصدر الشعبي ثم المؤسساتي والاجتماعي الذي أسست له الثورات ذات الطابع الشعبي مثل الثورة الفرنسية ، ومع أفول سيادة الكنيسة التي عرفتها أوربا في حقبة طويلة من تاريخها إلى بداية عصر النهضة، والسيادة هي أول مظهر يميز الدولة وهي تفترض ممارسة السلطة بمعزل عن الخارج [1].

ويعرف الدستور صفة السيادة، بسيادة الملك أو رئيس الجمهورية أو مجلس السيادة أو مجلس القيادة أو حتى سيادة الحزب الحاكم، في حين ان السلطة القائمة، أي الحكومة وطنية كانت أم تابعة هي التي تقوم بكتابة الدستور وشرح نصوصه بل حتى إلغائه، وخلال عمر السلطة السائدة لا يمكن التأثير عليها إلا بالطرق غير المباشرة كضغط الأحزاب والتجمعات العلنية أو السرية وكتأثير الصحافة والإعلام، بما في ذلك الإعلام الموجه من الخارج، ولكن السلطة السائدة تستطيع تجنب أو تحجيم هذه التأثيرات إلى أن يتم القضاء على السيادة القائمة عن طريق الانقلابات أو الثورات أو الحرب الأهلية لكي تحل محلها سيادة أو سلطة سائدة، جديدة فتتبدل الدولة بصورة كيفية [2] ، وفي رأي "ميريللي س. غرندل Merilee S.Grindle" إن المؤسسات الجديدة للحكم العالمي، والتحكم المحلي بالخدمات والمصادر العامة والاستثمارات الخاصة والخصخصة والتقدم التكنولوجي كلها ذات تأثيرات هامة في الحكومات في جميع أنحاء العالم، وللواقع إن هذه التغيرات هامة جداً لدرجة إن البعض يجادلون بأنها "تجوف الدولة" وتشرف منها سيادتها من جهة، ومن مسؤوليتها أمام مواطنيها من جهة أخرى وتجعل الدولة أقل مركزية بالنسبة لفرص التنمية القومية مما كانت في الماضي، ومهما يكن إن الحكومات القومية أكثر أهمية للدول النامية سواءً ساعدت العولمة هذه الدول أم أعاقتها أم لا[3]، هذا ولا يزال مفهوم السيادة يعد العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول، بل أنه ارتبط كلياً ببناء هياكل الدولة الحديثة وتطورها، وبالرغم من التطورات الكبيرة التي حصلت في تكوين الدولة وفي نموها فضلاً عن إنشاء المنظمات الدولية، فأن المضمون الذي وضعه (جان بودان Jean Bodin) لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد في أوساط المجتمع الدولي، فضلاً عن تبنيه من قبل كثير من الفقهاء والكتاب في القانون الدولي، ومحتواه أن– بودان– أخذ بالمزية المطلقة للسيادة بوصفها عنصراً أساسيا تحدد قوة الحكم في أية دولة ، ووصفها الفقيه (كوفمان Kauffmann) بـ"أنها خدمة عليا ومسؤولية سامية فضلاً عن وصفه السيادة الخارجية بأنها (الحرية وعدم الخضوع لإرادة دولة عليا للاعتراف وتقويم الارتباط التي تستخلص منها نتائج متعلقة بأهداف يتحتم الوصول إليها بوسائل خاصة" .

---

[1] العولمة وأثرها في المجتمع والدولة،مصدرسابق، ص 53 .

[2] كمال مجيد،المصدرنفسه، ص 10.

[1] الحكم في عالم يتجه نحو العولمة،مصدر سابق ، ص 270.

وقد نصت المادة الأولى– فقرة ثانية من ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ السيادة والمساواة إذ تقضي (بأن تقوم الهيأة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها:

The organization is based on The Principle of the sovereign equality of all its members.

فهي طمحت إلى أن تتساوى إرادات الدول الأعضاء من حيث القانون فيما تصدره المنظمة من قرارات وتفقد الدولة سيادتها، أو في الأقل تصبح ناقصة السيادة عندما تتعهد بالتزامات قانونية تجبر عليها دون إرادتها، بسبب تدخل (دولة أجنبية) في شؤونها، فتصبح الدولة في حالة تبعية أو خضوع للدولة المتدخلة، يقول الدكتور محمد عزيز شكري "هناك دول ذات سيادة مقيدة، وهي تلك الدول التي اختارت الحياد الدائم بوصفه حالة قانونية تضع نفسها فيه استناداً إلى معاهدة تبرمها، ويترتب عليها تقييد بعض اختصاصاتها الخارجية كالقيام بعقد بعض أنواع المعاهدات مقابل ضمانة سلامتها من قبل دولة أخرى" [1] ، إذاً في مقابل مبدأ سيادة الدولة الذي استقر كأحد أسس الأمن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أصبحنا إزاء نظام عالمي جديد يعطي الأولوية المطلقة لحرية السوق والمشروع الخاص مع تسخير مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان في خدمة ذلك، أي كاستخدام وظيفي لتسويغ التدخل في شؤون الدول القائمة في أطراف النظام الرأسمالي العالمي، إن مفهوم سيادة الدولة وحقوق الإنسان الفردية قد تطورا معاً بشكل تكاملي منذ قرون، ولكن الجديد حقاً هو مفهوم الأمن الدولي الذي

نشأ مع قيام عصبة الأمم عام 1919 ومن الصحيح ان السيادة لم تكن أبداً مفهوماً أخلاقياً مغلقاً، وأنه حتى تكون السيادة إيجابية فإنها يجب أن تبنى على التوازن بين المناطق والجماعات والأفراد في إطار الدولة الوطنية، لكن هل يمكن أن يتحقق الأمن الدولي في ظل اختلاف أو غياب التوازن على ذات المستوى الدولي بين سيادات آخذة في الضعف والتعرض للإضعاف المخطط وبين سيادة دولة عظمى آخذة في التوحش وان تلبست بأردية دولية وفوق القومية [2]؟ ولقد وجه النظرية السيادة التقليدية نقد شديد من جانب الفقه الحديث في القانون العام وبخاصة من فقهاء المدرسة الموضوعية، أمثال كلسن– وديكي وجورج سل على اعتبار أنها تقف سداً حائلاً امام تطور القانون الدولي، أما في رأي العميد –ديكي– ان معيار السيادة معيار خاطئ من الناحية القانونية وذلك للأسباب التالية:

1– داخل الدولة: تعد الدولة هي صاحبة الاختصاص العام وهي بذلك لا تخضع لسلطة أعلى، غير أنها لا يمكن ان تكون مطلقة التصرف.

2– وفي مجال العلاقات الدولية، نجد أن الدولة ليست مطلقة التصرف أو هي تخضع للقانون الدولي العام الذي يورد قيوداً كثيرة على أعمالها، ويحكم علاقتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية.

3– إن نظرية السيادة لا تتفق مع التطور الحديث للقانون الدولي العام فيما يتعلق بمحاولة إخضاع الدول لسلطة المنظمات الدولية، وفي إقامة نظام للأمن الجماعي وآخر للتضامن الاقتصادي.

وخلاصة القول إن فكرة السيادة بقيت متسلطة على نظريات القانون العام الداخلي والقانون الدولي العام حتى أوائل القرن العشرين حيث تطورت فكرة السيادة عما كانت عليه في ظل القانون الدولي التقليدي، فبعد أن كان مفهوم السيادة يعني أن الدولة مطلقة التصرف لا تتقيد بأي شيء إلا بإرادتها، تلجأ حتى ما أرادت إلى

---

[1] معن عبد القادر آل زكريا،مصدر سابق، ص 47ص 48ص 49.

[2] الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، د. أحمد برقاوي، وآخرون، مركز البحوث العربية والأفريقية – مكتبة مدبولي، ط1، 2004م، القاهرة، ص 147 ص 149.

استخدام القوة لتأكيد سلطتها وسيادتها، أصبحت سيادة الدولة في العصر الحاضر مقيدة بقواعد القانون الدولي العام [1].

المطلب الثالث /العولمة وتأثيرها السياسي على الدولة

كان "فريدمان" وهو من أبرز المؤيدين للعولمة يدعو إلى زيادة دور المنظمات في المجتمع الدولي بالشكل الذي يسمح بأن يكون لها تأثير على بقية الفواعل، فإلغاء الحدود بين مجموعة من الوحدات السياسية أي داخل إقليم هو بمثابة تجسيد للعولمة لكن بشكل أضيق، كيف ذلك؟ فالعولمة تسعى لجعل العالم كله كقرية صغيرة من خلال التعاملات والمواصلات والاتصالات والشركات، كما أن هذا الاتجاه يرى أن التكتلات الإقليمية (الاتحاد الأوربي) هي مجرد وسيط بين الدولة والمحيط العالمي باعتبار أن الانتقال أو التحول من الدولة ذات السيادة إلى المستوى العالمي مباشرة سيخلق نوعا من الاختلال وعدم التوازن أي التخلي عن السيادة تدريجياً لاتحادات فوق القومية كمرحلة أولى للانتقال بعد ذلك إلى المستوى العالمي في مرحلة لاحقة، أما الدكتور "إسماعيل صبري عبد الله" فيؤكد أن العولمة ستقود إلى عجز الدولة القومية عن السيطرة على تقاليد الأمور، ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعددة الجنسيات والاتجاه الغالب لتخفيض الإيقاف العام ولاسيما في مجال الضمان الاجتماعي وتصغير حجم الدولة وتشريح الآلاف من موظفيها، وأصبح رؤساء الدول والحكومات في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمةً للشركات الكوكبية، وأصبح أكبر الساسة كمندوبي المبيعات Salesman [2].

وقد تنبأ "كارل ماركس" بأن العولمة تجعل الدولة غير ذات فائدة، فقد بدأت الدولة برسم الحدود السياسية، ورسموا الحدود السياسية لتحصيل الضرائب من الأغنياء وزيادة دخول الموظفين، ومع العولمة تسقط تدريجياً وبدرجة أو بأخرى هذه الحدود، ويسقط معها نظام التوجيه الاقتصادي المركزي الذي حذر منه ماركس قال إن الذين يؤيدون الهيمنة المركزية على الاقتصاد "شيوعيون أفجاج.. ولا يفكرون" ويرى أنصار المدرسة الماركسية الحديثة أن الدولة وجه جديد للاستعمار واستمرارها سيؤدي إلى زيادة اعتماد العالم النامي على قوى العولمة ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهو نفس ما تراه المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية التي ترى إن العولمة ستستمر باعتبارها جوهر النظام الدولي لأن قوى العولمة لن تستغني عنها بمعنى آخر، ستحاول قوى العولمة تجسيد أداء – الدولة– المتخلفة أو ناقصة النضوج، لتصبح دولة أكثر كفاءة في خدمة العولمة، وفي سبيل تحقيق ذلك ستعمل قوى العولمة على صنع نخبة عولمة تحكم هذه الدولة مباشرة أو تتحكم في الحكم بأن تكون على مقربة منه [3].

ولخص الدكتور "محمود مرتضى– سفير مصر السابق في نيويورك وواشنطن" العولمة الاستعمارية وحين علق على أحداث 2001/9/11 من سبتمبر– بأن الأساسي والجوهري بالنسبة للظروف التي أنتجت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة يكمن في طبيعة رأس المال الاحتكاري المعولم ذاته وأحد أهم سمات تطوره: التوسع والمزيد من التوسع، وكذلك الربح والمزيد من الربح، وهو ما يدفع باتجاه سيطرة كاملة ومباشرة على مصادر الخامات وأهمها مصادر الطاقة، وعلى الأسواق، وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية والإقليمية

---

[1] عصام العطية،مصدرسابق ، ص391ص 392ص 393 .

[2] توفيق حمودة، بحث،مصدرسابق, ص 49.

[3] أحمد برقاوي، وآخرون، الدولة الوطنية – تحديات العولمة، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) ط1، 2004م ص 339 .

اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بما يتناسب مع مصالح القوى المهيمنة، وهي في حالتنا هذه دوائر رأس المال الاحتكاري المعولم باستخدام الوسائل كافة ، وعلى رأسها القوة العسكرية [1] .

وقد يقال إن الظاهرة ليست بالغرابة إذ تتزعم بعض الدول "عولمة العالم" بعض الدول، بل هي مفهومة وذات سوابق فالاستعمار القديم كان بلا شك نوعاً من أنواع العولمة، جاء بدولة بعيدة إلى دول أخرى في أبعد أركان المعمورة لتحتلها وتخضعها وترسل خيراتها إلى الدول التي استعمرتها، وفي سبيل ذلك كانت الدولة الاستعمارية تنشئ رسائل مواصلات جديدة تربط بينها وبين هذه المستعمرات وتوسع الموانئ وتعمقها، وتمد خطوط التلغراف لتسهيل الاتصال، تماماً كما تمد شبكة (C.N.N) خيوطها لتربط سائر أركان المعمورة بمراكز القوة الجديدة ، كانت الدولة الاستعمارية القديمة تغير الكتب التي يتعلمها أبناء المستعمرات في المدارس، محل تاريخ الدول المستعمرة ، ولتصبح لغتها هي اللغة الأولى أو الوحيدة لسكان المستعمرات. كانت هذه عولمة بلا شك، ولكنها كانت عولمة في اتجاه واحد، فقد أستمر تلاميذ المدارس الانجليزية والفرنسية يلقنون الدروس عن رسالة الرجل الأبيض في تمدين الرجل الأسود أو الأسمر حتى انتهى الاستعمار الانجليزي والفرنسي في منتصف القرن العشرين، كان من الضروري لنجاح الاستعمار، حينما يظهر، أن تستمر شعوب الدول الاستعمارية في جهلها المطبق بحقيقة الشعوب التي يستعمرونها جاهلين بتاريخها وجغرافيتها، وأن يستمروا في تصديق ما يقال لهم من أساطير عن وحشيتهم وهمجيتهم إذ كيف يمكن لهم لو عرفوا الحقيقة، أن يقبلوا ما تفعله حكوماتهم بهذه الشعوب [2].

ومن المنظور السياسي ، تعني العولمة ان الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي، ويرى "مارك مالوك براون Mark Malloch Brown" في تقديمه لتعزيز التنمية البشرية لعام 1999، أن ظهور بنية جديدة لحكم عالمي (Global Governance) أقل اتسام بكثير بالطابع الرسمي، تشكل فيه الحكومات والشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيره ائتلافات وظيفية عبر الحدود الجغرافية والخطوط السياسية التقليدية لتحريك السياسات العامة على نحو سلبي تطلعات مواطنين عالميين كذلك يرى باحثون من أمثال "هوسمان ومارشال" أن عصر العولمة القومية قد انتهى، وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً بوجه العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعولمة، فالسياسات القومية والخيارات السياسية قد نحتها قوى السوق العالمية جانباً وهي أقوى من أقوى دولة، بينما يتطرف بعض الباحثين في آرائهم. أمثال "أوهوي ورايش" حيث يرون أن الدول القومية قد أصبحت تقوم مقام السلطات المحلية للنظام الدولي، فهي لم تعد تستطيع على نحو مستقل أن تؤثر في مستويات النشاط الاقتصادي أو القوة العاملة داخل حدود أراضيها لأن هذه المستويات تمليها اختيارات رأس مال حر الحركة عالمياً، وتشبه مهمة الدول القومية مهمة المجالس البلدية ضمن حدود الدولة حتى الآن [3].

ولا تقع الأحداث السياسية كمبدأ عام فجأة، فالتراكمية تحكمها والشمولية تحتويها فالأسباب والمتغيرات التي أدت إلى تقويض النظام الدولي السابق (نظام القطبين) وبروز نظام دولي جديد (نظام القطب الواحد) لم تكن حدثاً فجائياً وإنما كانت نتيجة عوامل تاريخية ودولية متعددة وإذا كانت فكرة النظام الدولي الجديد تقوم على

---

[1] كمال مجيد، مصدرسابق، ص 99 .

[2] جلال أمين – عولمة القهر، دار الشروق، ط2، 2005م، القاهرة، ص 128.

[1] نايف علي عبيد، العولمة: مشاهد وتساؤلات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001م، أبو ظبي/ دولة الهلال العربية المتحدة، ص 23ص 24 .

أساس إيجاد حكومة عالمية تقودها دولة عظمى وتخضع لها جميع الأمم والدول بمختلف تصنيفاتها فإن جذور هذه الفكرة تعود في حقيقتها – كما يعتقد البعض– إلى (بروتوكولات حكماء صهيون) التي كانت تمثل عصارة التفكير اليهودي في الوصول إلى التسلط على العالم بحكومة يهودية بعد تخريب روسيا الاثدوكسية وأوربا الكاثوليكية والبايوتية ثم الإسلام، ومنذ مؤتمر بازل عام 1897م جرى تسمية هذا المخطط بالتسمية أعلاه [1] . ويرى بعض المؤرخين بمقارنة قاموا بها لتنبؤات وضعها سياسيون من بينها، أنه من الممكن توقع مستقبل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها لغرض هيمنتها على العالم خلال السنوات العشرين القادمة، لأن هذه الدولة مستمرة في المضي على طريق زيادة الهوة بينها وبين المجتمع الدولي في مجالات العلاقات المالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والحربية والسياسية وغيرها، لأن العولمة في ظرف القطب الواحد، تضيق على الدول المستقلة الكبرى الأخرى، ولا تدعهم يسلمون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة، ولا يستبعد أن واشنطن كقائد ستقوم بتنفيذ خطط إستراتيجية لإضعاف أو أنهاك تلك الدول، وهنا نذكر بما كتبه "س. هنتختون" من أن النظام أحادي القطبية يبشر بقيام دولة عظمى واحدة، وغياب الدول الأخرى وعدد كبير من الدول الصغيرة.

ومن تحليل لتوقعات المتخصصين الأجانب الذين يرون ان مفهوم قوة الدولة تغير من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاعتماد على تطوير الموارد المالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة، وأن دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية تبدل من التحالفات والاتحادات العسكرية والسياسية "إلى التحالفات والاتحادات التجارية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي، والرابطة الاقتصادية "أور آسيا" ومجلس تعاون دول الخليج العربي وغيرها لتبقى في مقدمتها مجموعة "دول الثمانية الكبرى" وهو ما يعني تحول السياسة الحالية والدبلوماسية نحو الاقتصاد [2] ، ويرى الدكتور "هاني ألياس الحديثي– رئيس قسم الدراسات الأسيوية – بغداد" أن الولايات المتحدة من اجل ان تقود مسارات اتخاذ القرار السياسي والاستراتيجي في العالم فإن عليها الشروع في تفتيت القوى المضادة واعتماد إستراتيجية مركزية القوى في النظام الدولي وتفتيت دول المحيط، ولكنها تدرك صعوبات القضاء على تعددية القوى الدولية لاعتبارات تخص عناصر القوة والقدرة، من ناحية ثانية تدرك أيضاً إمكانية احتواء هذه القوى ضمن أسلوب المشاركة النسبية في احتواء حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، لذا فإن عولمة العلم تستوجب التدرج الهادئ الذي يبدأ بالشراكة، وهذا يتطلب إخضاع الصين وأوربا للمنطق الأمريكي ودفع روسيا للتخلي عن أحلام الإمبراطورية ، ولكي يبقى لروسيا والصين وأوربا واليابان دور في حركة التفاعلات الدولية فإن عليها القبول بالدور الأمريكي المهيمن، فبدونه تصبح روسيا معرضة للتفتيت الاثني ، والصين مهددة بتايوان واليابان ، وأوربا تصبح مهددة بالانقسام بين نزعات الزعامة الفرنسية والألمانية فضلاً عن التأثيرات الخطيرة المحتملة لأزمة الصراعات الاثنية في البلقان ويوغسلافيا السابقة [3]، أما "جلال أمين– أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة" فيصور الذين يهللون لظاهرة العولمة بأنهم يقعون في رأي خاطئ، فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوي على عملية تحرر من رقبة الدول القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، هكذا تصور لنا العولمة، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللب: من حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الديني أو القومي أو العرقي والزعم بأننا في

---

[2] فائز صالح محمود، مصدرسابق، ص 79.

[3] محمد البخاري –مصدرسابق,ص5ص 6

[1] رواء زكي يونس الطويل،مصدرسابق، ص 44 .

كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة: احترم حقوق الإنسان، والديمقراطية والعقلانية والموضوعية، والتقدم التقاني، وكل هذا يصور على انه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف في وجه العولمة على أنه يقف في الحقيقة ضد التحرر من صور الاستعباد (استعباد الدولة، استعباد الجهل والفقر، استعباد التعصب) كم يكون العالم جميلاً لو كان هذا كله صحيحاً، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط. ويرى "بول سالم– مدير المركز اللبناني للدراسات، بيروت" أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً، ومع تنامي التداخل ووسائل الاتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة، ونظراً إلى دور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة.

وقد ساد رأي مشترك خلال الثمانينات بين كبار الباحثين الغربيين أمثال "بول كينيدي في كتابه (صعود وهبوط القوى العظمى)، وديفيد كاليو في كتابه (أبعد من السيطرة الأمريكية)، ووالتر راسل ميدف في كتابه (الآلهة الفانية) إذ شبهوا الولايات المتحدة فيه بإمبراطورية هابسبورغ في اسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أو الإمبراطورية الرومانية في سنواتها الأخيرة ، فقد استنزفت التزاماتها العسكرية الواسعة اقتصادها وحيويتها، وأدخلتها في طريق التقهقر المؤكد والسريع، ولكن بانهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الاقتصاد الياباني، ونجاح تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد خدماتي ومعلوماتي مرن على نحو عجزت أوربا عن اقتفاء خطاه، أخذ الاختصاصيون يعيدون النظر في فرضياتهم ويعتبرون أن الولايات المتحدة ربما خرجت من أزمتها وأعادت لنفسها تأمين موقع عالمي مسيطر في القرن الحادي والعشرين [1] ، إن العديد من الأبحاث والدراسات الصادرة في الولايات المتحدة نفسها تندد بما أصبح يسمى (العولمة المتوحشة) بعد أن أصبح في العالم ثلاثة مليارات نسمة ، أي نصف سكان العالم من الفقراء، وأن 47% من سكان العالم يعادل ناتجهم المحلي الإجمالي سنوياً ثروات (22) غنياً على مستوى العالم، وأن نصيب الدول الأكثر فقراً في التجارة العالمية هو 4% في حين أن 10% من القابعين على قمة العالم في الاتحاد الأوربي والأمريكي يستحوذون على 50% من تجارة العالم، إن منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي هي واحدة من أبرز وأخطر تجليات العولمة وإفرازاتها قد وضعت القوانين اللازمة لحماية براءات الاختراع وخاصة في المجالات الحيوية كالزراعة والدواء حيث فرضت فيها عقوبات صارمة على الدول والمؤسسات والشركات التي تخرق هذه القوانين، وهذا يعني أن الدول النامية لا تستطيع مثلاً أن توفر لأبنائها المصابين بمرض (الايدز) الدواء اللازم لمعالجته بسبب ارتفاع كلفته الأمر الذي يفضح دعاوى حرية انتقال العلم والمعرفة في عصر العولمة، ودعاوى الانتقال إلى فضاء الإنسانية الواسع [2].

أما نظرة السيد "سوزان بيركر Suzanne Berger الأستاذ في قسم العلوم السياسية بمعهد ماسوجست للتكنولوجيا بجامعة كامبرج– انكلترا" فيرى ببحثه التالي:

(Globalization undermines the national state, These observers clalm, not only by shrinking. The resources under national control for shaping economic and Social out comes. The resources under national control for shaping economic and social outcomes but also by reducing governments legitimacy authority in the eyes of the public …….. all advanced inductive countries over the past two decades.

---

[2] العرب والعولمة، تحرير، أسامة أمين الخولي، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2000م – بيروت، ص 164ص 209.

[1] خليل نوري العاني، مصدرسابق_ص 116.

There has been an erosion of public confidence in control governments. Even when analysis mention the role of specific national causes in this loss of trust, still they tend to emphasize the universa of the …… however where globalization destroys national control of in formation flows, hence weakens a government's ability to influence its public).

الترجمة: "يدعي هؤلاء الراصدين للعولمة أنه ليس فقط بتقليص المصادر التي تحت السيطرة الوطنية نستطيع ان نشكل الاقتصاد والنواتج الاجتماعية ولكن أيضاً بتقليل شرعية الحكومة وسلطتها في نظر الشعب وفي جميع الدول الصناعية المتقدمة فانه خلال العقدين الماضيين كان هناك اكتساح لثقة الشعب في الحكومات المركزية، فحتى عندما يذكر المحللون دور الأسباب الوطنية المعينة في فقدان الثقة فأنهم لا يزالون يميلون إلى تأكيد عالمية هذه التحولات وكيف أن العولمة في كل مكان تدمر السيطرة الوطنية على انسياب المعلومات وهذا يضعف قابلية الحكومة في التأثير على شعبها" [1] .

ويتساءل الدكتور "مانع الجهني في بحثه المقدم للاجتماع الثاني للجنة الخبراء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مالي للفترة 14– 15 شعبان 1419هـ، هل العولمة ظاهرة جديدة أم قديمة: ويؤكد ان لفظ العولمة مصطلح جديد أما مفهومها فقديم جداً على الأقل في مفهومها المتعلق بالسيطرة وبسط النفوذ العسكري والسياسي والاقتصادي والحضاري ويقول– لقد سجل التاريخ مساعي الإمبراطورية الرومانية للسيطرة على العالم كما سجل ما قامت به الإمبراطورية البريطانية عندما كانت لا تغيب عن أملاكها الشمس وكانت كل واحدة من تلك الإمبراطورتين تحاول ان تنشر ما سمته السلام الروماني والسلام البريطاني من خلال الوسائل كافة حتى التي تتعارض مع السلام نفسه ، ويؤكد ان الرغبة نفسها وجدت لدى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أخذت كل منهما تسعى جاهدة للسيطرة على العالم وفرض أنماط حياتها على الشعوب، وقد وجد فعلاً من الفلاسفة والمفكرين في العصر الحديث من وضع أسساً تشجيعية للتوسع الأمريكي بل ان عدداً من رؤساء الولايات المتحدة كانوا يحلمون بتوسيع نطاق الحضارة الأمريكية لغرض هيمنتها عن طريق العولمة [2] .

المطلب الرابع /تأثير العولمة على سياسة الدول العربية

هناك وجهة نظر للسيد "شارل عيسوي" وهو باحث يتسم بدرجة عالية من الحكمة، يعتقد فيها انه كان من المستبعد ان ينجح العرب بتحقيق تنمية أسرع أو أفضل مما حققوه بالفعل لو لم يحدث ما حدث بينهم وبين الغرب من اتصال. انه يقول ان هذا الاحتمال أي (احتمال تحقيق تنمية أسرع أو أفضل) يمكن تصوره "بالكاد Just Conceivable" ولكنه كان "بعيد الاحتمال جداً Highly improbable" إن عيسوي يقر ويسلم بأن هذا الاتصال بين الوطن العربي والغرب قد أجبر العرب على التخلص من جزء لا يستهان به من صناعاتهم وعطل التقدم الصناعي في عدة بلاد عربية. ومع ذلك يعتقد– شارل عيسوي– انه قد كانت ثمة عقبات لم يكن من السهل أبداً التغلب عليها، تقف في تحقيق الوطن العربي لتقدم اقتصادي مستقل.

وقد دخل الوطن العربي منذ التقائه بالغرب الحديث منذ قرنين مرحلة أفول حضاري قد تكون قد بدأت قبل ذلك ولكن اللقاء بالغرب عجل منها، لم يمنع هذا التدهور الحضاري من حدوث بعض الآثار المرغوب فيها

---

[2] htm / موقع الكتروني، مجلة العصر، مانع بن حماد الحسني, بحث، العولمة وأثرها على العالم الإسلامي.

[3] مجلة العصر، مانع بن حماد الحسني، المصدر نفسه.

في مجال أو آخر من مجالات التنمية، ولكن الوطن العربي استمر طوال هذين القرنين طرفاً سلبياً ومتلقياً، وهو يبدو بعد انقضاء هذين القرنين، أكثر ضعفاً وأشد سلبية مما كان في البداية [1].

أما السيد "جميل مطر" فيقول إننا نبالغ أو نتجاوز عندما نكتب عن الدولة في الوطن العربي، ونبالغ أكثر عندما نتحدث عن تهديدات العولمة لهذه الدول العربية، أو حتى لمفهوم الدولة في الفكر السياسي الغربي، فالدولة العربية مازالت في طور التكوين ولم تكتمل في أي كيان سياسي– عربي هذه المقومات التي في جملتها وبتفاعلاتها يستحق هذا الكيان أن يطلق عليه دولة، هنا أيضاً قد نتصور أن كل دولة في طور التكوين لو وجدت الظروف المناسبة سيستمر نموها حتى تصل إلى مرحلة الاكتمال أو النضوج والواقع في الدول العربية يقول لنا شيئاً مختلفاً، يقول إن الدولة العربية سواءً كانت في أقصى غرب الأراضي العربية أو في أقصى شرقها وجنوبها كياناً تجد عند مستوى أو آخر من مستويات طور التكوين لن تصل في الأجل المنظور إلى التكامل الوطني المنشود كشرط ضروري من شروط قيام الدولة، ولكنها في الوقت نفسه لن تتفرط أو ليست مرشحة بالضرورة للانفراط شيعاً وقبائل وطوائف [2] وفي هذا السياق يرجع الدكتور "محمد جابر الأنصاري في كتابه (تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية) بيروت" أسباب الأزمات السياسية العربية المتلاحقة إلى عوامل الجغرافية والتاريخ والتركية المجتمعة العامة المتوارثة والممتدة إلى الحاضر حيث يقول (إن الأزمات السياسية المنعزلة، إنما هي أعراض لتراكم واقع موضوعي طويل الأمد، تداخلت فيه عوامل المكان والزمان والتكوين الجمعي، أي بكلمة أخرى عوامل الجغرافية والتاريخ والتركيبة المجتمعة العامة المتوارثة، والممتدة إلى عمق الحاضر المعاش في مختلف مظاهره وأعراضه التي يعانيها عرب اليوم [3]، ويخلص السيد "إسماعيل صبري عبد الله– رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط السابق في مصر" بالقول:– أن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم في حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم في هوة الحرمان، ولما كان اغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن تشير هنا إلى ظاهرة جديدة في هذا المجال ، لقد أدى نجاح "الكوكبة" (وهو تعبير لبعض المفكرين العرب بالإشارة إلى العولمة) وفشل التنمية في الوقت ذاته إلى توجه لدى "الدول المانحة" نحو تصفية ما يسمى "معونات التنمية الرسمية" أي المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالانكليزية بحروف "O. D. A" وقد تم تحول كبير في الرأي العام الأوربي والأمريكي إلى ان فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة في شيء. وللسيد "محمد عارف– رئيس قسم العلوم والتكنولوجيا في صحيفة الحياة" وجهة نظر أخرى، حيث العولمة التقنية والسرعات المتصاعدة للتغير التقاني، وصدمة المستقبل العربية لفهم أعمق لخصوصية التجربة العربية وظروفها المفقدة، ويرى السيد "محمد عارف" أن هجرة العقول العربية ليست بالضرورة مصيبة و (شبكة العلماء والمهندسين العرب في الخارج) ربما تكون فرصة للحصول على النقل الفعلي للمعلومات والخبرات التقانية، ولكن مسألة تطور الوطن العربي تقنياً ربما تشغل دول الغرب كثيراً، فقد شغلت قضية تصدير الأسلحة للعراق الرأي العام البريطاني قبل نشوب حرب الخليج الثانية وشكلت لجنة تحقيق قضائية (لجنة سكوت) استغرقت إعداد تقريرها ثلاث سنوات، وواضح من تقرير

---

[1] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001م، بيروت، ص21 ص 188 .

[2] احمد برقاوي واخرون ، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط1 .

[3] نايف علي عبيد، العولمة: مشاهد وتساؤلات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004م، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 49 .

اللجنة أن الأمر لا يتعلق بالأسلحة، بل بالتقانة للعراق، ويتسأل: هل كان حصول العراق على تقانة السلاح هو سبب نشوب حرب الخليج أم ان الحرب اندلعت لأنهم حصلوا عليها؟ والكاتب السياسي في صحيفة "الغارديان" قال إن المعدات غير الفعالة أكثر أهمية في الواقع من المعدات الفعالة في تعزيز القدرة العسكرية للعراق الغني والبارع تقانياً [1].

ويرى الباحث ان التقدم العلمي التقاني سواءً أكان في المجال الإنساني أو العسكري وخصوصاً في مجال (التطور العسكري) أصبح مقيداً على الدول العربية وطليقاً على غيرهم من الدول الأخرى بخاصة التي تكن العداء لإسرائيل، رغم تقدمها وتفوقها العسكري واحتلالها للأراضي العربية ، وتهديدها بين الحين والآخر للدول باستخدام تلك الأسلحة الفتاكة، وترى إسرائيل انه ليس من حق أية دولة عربية لاسيما المجاورة لها امتلاك سلاح كسلاحها .

فهذا "سعيد الجزائري– عضو منظمة الصحافيين العالمية وفي تأليفه لكتابه(المخابرات والعالم) يشير إلى التجسس التي تقوم به إسرائيل على الأقطار العربية وخاصة سوريا لتخوف إسرائيل دائماً من تقدم الإستراتيجية العسكرية فيها، وكمثال آخر على الرصد والتجسس على الدول العربية التي تسعى للتطور التقني مثل العراق. ففي الساعة 12.30 من ظهيرة يوم 1988/7/26، أذاعت محطة الإذاعة الإسرائيلية للكيان الصهيوني في نشرتها باللغة العربية، بأن إسرائيل أخذت تخشى السلاح الكيمياوي الحديث الذي أصبحت سوريا تمتلكه وسوف تستعمله بضخامة لدى أول مجابهة عسكرية مع إسرائيل، أما المدير الفني لشركة "أوتراغ" الألمانية الغربية "فرانك فوكاتش" فقد نفى نفياً قاطعاً الأنباء التي نشرتها صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بأن شركته قد وقعت عقداً ضخماً مع سوريا بشأن إنتاج صواريخ ووقود سائل وبيعها لها. وأضاف أن شركته التي تنتج الصواريخ، ليس لها أية طموحات لبيع إنتاجها العسكري ولا تربطها في الوقت الراهن عقود مع أية دولة بما في ذلك الدول التي تخشى إسرائيل بيعها هذه الصواريخ كسوريا وليبيا والسعودية، وقال إن هذا النبأ الذي نشرته الصحيفة هو من اختلاق المخابرات الإسرائيلية في تل أبيب [2].

وفي مجال العولمة والنظام الإقليمي العربي– يرى السيد "حمدي عبد الرحمن حسن– أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعتي القاهرة وآل البيت" أنه إذا كان النظام الإقليمي العربي منذ بدايات تشكيله في مرحلة ما بعد الحربين قد عانى أزمتين عنيفتين من جراء مواجهته مع إسرائيل، الأولى تتمثل بنكبة 1948، والثانية جسدتها نكسة 1967، فإن أزمة الخليج الثانية تقف بكافة المعايير لتشكل نقطة تحول أساسية في التاريخ الغربي الحديث ومن المعلوم أن الوطن العربي طيلة حقبة الحرب الباردة – وإن عانى كغيره من مجتمعات الجنوب وضعية الاستقطاب الدولي بين المعسكرين المتنافسين– كان يتمتع بوجود الخيار البديل، إذ كان بمقدور أية دولة عربية أن تجد البديل الملائم لتحقيق مصالحها الوطنية، على أنه منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حدث تحول هائل في هيكل النظام الدولي وهو ما ظهر جلياً في حرب الخليج الثانية، ويضيف على الصعيد السياسي كانت الولايات المتحدة بمثابة القوة المحورية في صياغة خطط واستراتيجيات المواجهة مع العراق، ولعل من ابرز ما أظهرته حرب الخليج الثانية، تكنولوجيا الأسلحة المتطورة والتي تفوق الأشكال التقليدية الأخرى للقوة، ويعني ذلك ان الولايات المتحدة لا تمتلك القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ، وإنما لديها الإرادة على استخدام هذه الإمكانيات من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وبصفة عامة فان حرب

---

[1] العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998، بيروت، ص 368ص 128.

[2] سعيد الجزائري، المخابرات والعالم، ط3، ج3، 1994م، دار الجميلة، بيروت، ص493 .

الخليج الثانية أدت إلى خلق وضعية إستراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة، مما ساعد على التبعية العربية للولايات المتحدة الأمريكية وإذا كانت الإستراتيجية الأمريكية تسعى إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل العراقية، فإنها لم تفعل شيئاً سوى تدمير القدرات العراقية، الأمر الذي يعد في مصلحة إسرائيل وعلى حساب العرب [1] ، وهذا ما أكده فعلاً الرئيس الأمريكي في تلك المرحلة "جورج بوش" في خطاب له امام الكونكرس، في أحداث (11 سبتمبر) وبتاريخ 1990/11/9 وبما نصه:

"The war in Iraq is a rare opportunity to move toward an historic period of cooperation. Out of these troubled … a New world order can emerge"

أي "إن الحرب في العراق هي فرصة نادرة للتحرك باتجاه فترة تاريخية من التعاون. وفي هذه الأوقات المليئة بالمشاكل يمكن أن نخرج بنظام عالمي جديد مرتب ومظل" وفي أعقاب ذلك وخلال الحرب على العراق والتي قامت بها القوات العسكرية الانكلو– أمريكية في عام 1991م مع ما يقارب (30) دولة شاركت بهذه الحرب، حيث وقعت مجموعة هائلة من الجرائم ضد المدنيين وكذلك ضد الجنود المكلفين بالدفاع عن العراق ومنها: فرض الحصار الاقتصادي براً وبحراً وجواً وقصف محطات الكهرباء والموانئ والمطارات والجسور والمواصلات والمعامل وبضمنها مصافي النفط وقد أعلنت الحكومة العراقية في 1991/2/19 عن بلوغ عدد القتلى بين المدنيين (20 ألفا– والجرحى 60 ألفا وفيه الخسائر المادية 200 بليون دولار) في حين أعلنت منظمة الصليب الأحمر العالمية بأن عدد الضحايا المدنيين العراقيين هو أعلى بكثير، وقد بلغت فظاعة الجرائم الانكلو– أمريكية مساء 1991/2/12 حين تم قصف ملجأ مدني في العامرية أسفر عنه مقتل (520 من النساء والأطفال) لكن القيادة العسكرية الأمريكية رفضت الاعتراف بالخطأ وألحت على ان الحكومة العراقية كانت تستخدم الملجأ لأغراض عسكرية، لقد شاهد العالم على شاشة التلفزيون حرق جثث الآلاف من الجنود في منطقة المطلاع في (الكويت) لقد ادعى الأمريكان بأنهم كانوا في نزهة (لصيد الديك الرومي Turkey shooting) وهذه كلها جرائم حرب مناقضة لميثاقي جنيف ولاهاي.

ونتيجة لقصف الشعب العراقي بـ (290 طناً) من القنابل المغطاة باليورانيوم بلغ عدد الذين توفوا بالسرطان (1.5 مليون عراقي) بينهم نصف مليون طفل، حسب تقرير لمنظمة اليونيسيف للإغاثة لسنة 1997م، وفي سؤال موجه لمادلين أولبرايت– وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمرها التلفزيوني سال "ليزلي مستاهل– هل تعتقدين أن موت نصف مليون طفل عراقي، هو الثمن المناسب لإحكام الحصار على العراق؟ "أجابت" أعتقد أنه ثمن مناسب" [2] ، وبينما انشغل الباحثون في صياغة التعريفات، فقد انشغل دعاة العولمة في الغرب وعلى رأسهم أمريكا بهاجس التنظير لها لكي يثبتوا أن العولمة هي أيديولوجية المستقبل، لكي يكون هناك إطار مرجعي أو غطاء فكري يستند إليه العالم وتمثل ذلك بمقولة "فرانسيس فوكوياما" نهاية التاريخ أو ما يسمى بنهاية الأيديولوجية أحياناً أو الانتصار النهائي للرأسمالية، وقد طرح الكتاب والمثقفون كأسلافهم من الغرب أسئلة عديدة في هذا المجال وما يهمهم منها: مخاطرها وكيفية السبيل لمواجهتها وانعكاساتها وخصوصيتها على الوطن العربي، ونشير هنا إلى ما قام به الباحثان* "أ.د فاضل إبراهيم خليل – وجاجان جمعة محمد" في بحثهما

---

[3] أحمد نايف، وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003م، بيروت، ص 77ص 79ص 82.

[1] كمال مجيد – مصدرسابق، ص 80ص 81 .

* دكتوراه، أستاذ – عميد كلية المعلمين (التربية الأساسية، حالياً) جامعة الموصل .

دكتوراه، أستاذ مساعد – كلية المعلمين (التربية الأساسية، حالياً) مساعد علمي، سابقاً، العراق.

الموسوم "تصورات أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة حول ظاهرة العولمة– دراسة ميدانية" والتي قاما بها في جامعة الموصل– العراق، كون إن تدريسي الجامعة هم أكثر فئات المجتمع تفاعلاً مع ظاهرة العولمة في محاضراتهم وبحوثهم ومناقشاتهم، وقد صنفا هذه الدراسة بعد إجرائها ووضع الأسس العلمية لها إلى ثلاث مجالات:

المجال الأول/ ويعبر محتوى فقراته عن رفض المستجيبين لمرامي وأهداف العولمة من قبيل– الهيمنة على العالم، والتآمر على الشعوب النامية، وتمزيق الهوية الثقافية والوطنية والقومية، واعتماد ثقافة الاختراق.

المجال الثاني/ تستطيع الأمة العربية والإسلامية القيام (بعولمة مضادة) من خلال رسالة الإسلام العالمية، وقد حصلت هذه الفقرة على أعلى وسط متحقق، وجاء ترتيبها الأول.

المجال الثالث/ وتطرح مضامين هذه الفقرات مفاهيم من قبيل– وطن العولمة هو الفضاء المعلوماتي والعولمة نشاط مشترك لتفاعل ثورتي الاتصالات والمعلومات، وهي نظام سياسي، أفرزته المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة [1].

وفي نهاية هذا المبحث، يرى الباحث أن العولمة وتأثيرها سياسياً على الدول العربية ربما ستصبح كالقدر المحتوم، الذي لا مفر منه إذا لم يجد العرب مخرجاً مضاداً لذلك، وإذا ما بقي العرب على حالهم وجمودهم الذي لا يحسدون عليه، واعتمادهم، وإذا شئت قل تنازلاتهم التي لا تحصى– للدول الكبرى، والدول المسيطرة على مقدرات وخيرات بلادنا العربية، والتي أصبحت تقدم على طبق من ذهب، بدون مقابل يذكر– بل بمقابل تدمير شعوبنا واحتلالها، وكسر بنيتها التحتية واقتصادها عالمياً، وصدق المثل القائل "خيراً تعمل شراً تلقى" ونسى هؤلاء الرأسماليون ما خاطب به الله سبحانه وتعالى أمة العرب " يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا أليما" "صدق الله العظيم" [2].

---

[2] مجلة بحوث مستقبلية – علمية، تصدر عن مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة، عدد (8) – 2004م – جمهورية العراق، الموصل، ص 127ص 136ص 138.

[3] سورة الإنسان ، الآية : 31 .

الخاتمة

ان كل ما تقدم من المباحث التي جرى تناولها في هذا البحث من الأفكار والتعليقات والدراسات التي تناولت ثورة المعلوماتية وركائزها وكل ما تمخض عنها من متغيرات هائلة من التقنيات والاتصالات وشبكات الانترنيت وثورة الحاسوب الهائلة التي اجتاحت كل دول العالم على الإطلاق لا تكاد تخلو مدينة أو زقاق في دولة ما إلا وتجد الحاسوب وشبكات الانترنيت وقد ملأتها، وفي هذا البحث ركزنا على الأفكار والمتغيرات التي شهدها كوكبنا وخاصة بعد تفكك احد القطبين أو انهيار المعسكر الشرقي، والتي أدت إلى انهيار مرحلة القطبية الثنائية، ومن ثم هيمن نظام دولي جديد أحادي القطب على مقدرات العالم والتحكم بقراراتهم الدولية وربما المحلية أحيانا. لقد تبوأ البشر مكانتهم الراهنة في العالم بفضل عقولهم وقدراتهم العظمى على استعمال التكنولوجيا المتطورة وفي مجالاتها المتنوعة كافة ، لقد تحولت أغلبية المجتمعات العالمية إلى مجتمعات آلية وتقنية كما هيأته لنفسها من أسباب التقدم والرقي والتطور لأفرادها، وخلاصهم من الجهد والتعب لمشاكل الحياة اليومية ومعوقاتها، بإيجاد سبل وصيغ أكثر تقدما في استخدام الأجهزة التقنية المتقدمة التي تعوض الإنسان القديم ومشاكل عصره وتحوله إلى إنسان جديد أكثر وعيا وأكثر استقرار لمواجهة مصاعب الحياة، وعلى الرغم من ارتفاع الكلفات وزيادة ضخامة وأسعار المواد الخام المصنعة لتلك الآلات فإن التجارة والبيع من تلك المنتجات سوف تعود بالربح والتعويض لأصحابها، إذا العملية متساوية بعض الشيء.

ولذلك فقد استخدمت تلك الدول المهيمنة في العالم هذه التطورات التقنية كأسلوب ضاغط ومساوم أحياناً لبعض الدول التي لا تتماشى مع سياستها الدولية، وأصبحت بين الحين والآخر تستخدم هذا الأسلوب للضغط على أصحاب القرار السياسي في تلك الدول وخاصة (النامية منها)، لقد رتبت هذه التحولات هيكل الاقتصاد العالمي على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية في موجاتها الحديثة والمتواصلة، وفي خضم تلك القفزات التي شهدتها تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات، وتوفير استهلاك المواد الأولية بما فيها النفط وبين كل هذا وهذه التحولات على الاقتصادات ومنها الاقتصاد العربي ، نرى غياب سياسات تعبئة القدرات المتاحة للدول العربية للحاق بالثورة العلمية التكنولوجية، إن المشكلة في الدول النامية وجود الإمكانات المادية والمواد الأولية وحتى الطاقات البشرية ولكن في النهاية الضعف والجهل باستخدامها واستغلالها يعيق الوصول للحلول المثلى التي ترقي بتلك الدول إلى مصاف الدول المتقدمة، وأمام هذا التطور العالمي ، وضعت الشعوب الفقيرة والمتخلفة وعالمنا العربي منها أمام مشكلات تفنيدها وتزيد تخلفها أكثر مما تساعد على تطورها، وتوسع الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، ومع أن بعض البلدان المتخلفة تسير إلى أمام إلا ان الفجوة تتسع يوماً بعد يوم حتى أصبحت مشكلة شديدة التعقيد ذات تأثير على مختلف مناحي الحياة ، إن أقدر الناس على التخطيط والتعامل مع الأشياء هو من يتملك المعلومات بشتى صورها وأشكالها، فبقدر يمتلك الأشخاص أو الدول من المعلومات بقدر ما يكونون في مواقع أكثر قوة وأقدر على التصرف ، لقد بينا في الفصل الثالث من هذا البحث أهم وأخطر ما إنقاد إليه العالم وأنشغل به ألا وهي "العولمة" ، وأنشغل الخبراء والمعنيون بها هل العولمة ظاهرة جديدة أم قديمة؟ وهل العولمة ذات تأثير سلبي أم ايجابي؟ ما تأثيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية بل وحتى العسكرية منها والتقنية؟ إن العولمة بصورها المختلفة، سلبية كانت أم ايجابية، أكانت ظاهرة جديدة أم قديمة، فهي بمفهومها الشامل، بما فيها من قوة الانتشار صاغت شكلاً لنظام عالمي جديد ، فالعولمة بمظاهرها المتعددة شكلت تحدياً للعالم برمته، وانطوت على كثير من المخاطر التي حتمت التعامل معها بحذر والتنبؤ والاستعداد لما قد ينتج من آثار مستقبلية ، وفي طبيعة العولمة واتجاهاتها ما يؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة المنتمين والمتعاملين معها، وهي ربما تنعكس بآثار سلبية أو ايجابية عليهم، لقد برز مفهوم العولمة في العقد الأخير من

القرن العشرين أي الفترة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية في أوربا الشرقية، وقد رافق ذلك الترويج والتشريع لعالم ذي قطب واحد، لذلك كثيراً ما كتب ونشر في العولمة ونسبتها للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، أما قضيتنا نحن العرب والمسلمين مع العولمة فقد كتب وبحث خبراؤنا والمتخصصون فيها برفضها أو قبولها في مجتمعاتنا، وربما توصلوا إلى نتيجة مفادها بأن أخطر ما في العولمة، هو أننا بحاجة إليها، وربما إذا ما قبلناها هكذا كما هي نكون قد وقعنا في الفخ الذي نصبه لنا أعداؤنا، فضلا عن خصوصية علاقة بعض من الأنظمة العربية بالولايات المتحدة وأوربا ، إذ باتت دولهم تمثل التصاقاً وتجانساً مع القطب الواحد والميل الشديد لهم بحيث أصبحت حتى قراراتهم السياسية تؤخذ منهم. وبعد أحداث(11 سبتمبر 2001م) وقعت أحداث خطيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تغير صورة العالم، ومن خلال هذه الأحداث والتطورات تعرض العرب والمسلمون لحملة من الإساءات والاهانات، وعند ذلك بدت ظاهرة العولمة في أبشع صورة لها عما كانت تبدو من قبل ، والتي جعلت النقطة الحرجة التي غيرت العالم بصورة كلية.

المصادر :

1. أحمد برقاوي، وآخرون ، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية والأفريقية – مكتبة مدبولي، ط1، 2004م، القاهرة، ص 147، 149.
2. أحمد برقاوي، وآخرون، الدولة الوطنية – تحديات العولمة، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) ط1، 2004م ص 339 .
3. باومات كتس، جوان سبيرد، لورا داندريا تايسون، الفكر السياسي، مجلة فصلية عن اتحاد الكتاب العرب، ترجمة : عيسى سمعان، 2000م، دمشق، ص 114 .
4. توفيق حمودة ، بحث حول العولمة وعلاقتها بالتكامل والاندماج ، بإشراف الأستاذ : كبابي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جامعة ..... قسطنطينية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، تخصص العلاقات الدولية ، موقع الكتروني : العولمة ، منتديات طلبة الجزائر ، ص5–6 .
5. جلال أمين – عولمة القهر، دار الشروق، ط2، 2005م، القاهرة، ص 128.
6. جوزيف ناي، ترجمة: علي حسين باكير، باحث، مجلة العصر، حدود القوة الأمريكية، 2005/3/19، موقع الكتروني : www.مجلة العصر.htm .
7. الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير، جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، تعريب محمد شريف الطرح ، ط1، 2002م، مكتبة العبيكان، ال اثر العولمة على سيادة الدول، منتديات أخبار مكتوب، تاريخ التسجيل، Nov2008 – 17/ 3/ 2009– موقع الكتروني، www.news,maktoob.com .
8. حكمت عبد الله القزاز ، العولمة والتربية ، وزارة الثقافة والأعلام ، طباعة : دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط1، 2001م ، ص35–36 .
9. خالد حسب الله، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية الشريعة والقانون، العولمة الاقتصادية ومخاطرها، موقع الكتروني، مكتبة التقارير ومنظومات خلان
10. خليل نوري مسيهر العاني، الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية في زمن العولمة الثقافية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية،ط1، 2009، العراق ، بغداد، ديوان الوقف السني ، ص106–107.
11. رواء زكي يونس الطويل، أستاذ مساعد ، جامعة الموصل، العراق، مستقبل المعلوماتية والتنمية للدول النامية في الألفية الثالثة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2009م ، ص 25.
12. سعد حافظ – الملامح الرئيسية لاقتصاد المستقبل في ربع القرن القادم: التحديات والفرص المتاحة من ورائها، ورقة عمل قدمت إلى: أعمال المؤتمر العلمي الرابع للاقتصاديين الكويتيين 26، 28 نيسان 1999 وكذلك: رمزي زكي، عولمة الأسواق المالية، الفرص والمحاذير للبلاد النامية، ورقة قدمت إلى نفس أعمال المؤتمر، نقلاً عن مجلة المستقبل العربي العدد (293) تموز/ 2003. ص 58. بيروت. لبنان.
13. سعيد الصديقي، باحث في العلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة محمد الأول، المغرب، نقلاً عن (26)مجلة المستقبل العربي، عدد (293) تموز، 2003 ص 90، 91 لبنان .
14. سمير صارم، معركة سياتل (حرب من أجل الهيمنة)، دار الفكر، ط1، 2000م. دمشق – سورية، ص144 .
15. سورة آل عمران، آية (110)
16. عبد الجبار الحلفي، الحصار الاقتصادي على العراق وآثاره على أوربا واليابان، الخليج العربي، العدد(1)، 1992م، نقلاً عن، مستقبل المعلوماتية والتنمية، د. رواء زكي يونس الطويل، ط1، 2010م، عمان، ص 44 .

17. عبد الهادي الرفاعي، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الأول (2005م) ، ص207.
18. العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي وآخرون، ط1، 2، 3 1998، 2000م – بيروت لبنان، ص 318–319 .
19. عصام العطية ، القانون الدولي العام ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، ط7 ، 2008م، المكتبة القانونية ، شارع المتنبي ، بغداد ، ص295 .
20. العولمة وأثرها في المجتمع والدول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002م، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ص 106.
21. فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر، نماذج مختارة ط1 ، 2008، دار العابد للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص75–67 .
22. مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد (51) أيلول 2008 – ص 446.
23. مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد (51) أيلول 2008 – ص 446.
24. مجلة المستقبل العربي، عدد (293) – مركز دراسات الوحدة العربية تموز 2003 – بيروت، ص 83
25. مجلة المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 293، تموز – 2003م السنة 26، بيروت، ص 118–119.
26. مجلة بحوث مستقبلية – علمية، تصدر عن مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحدباء الجامعة، عدد 8 –2004م – جمهورية العراق، الموصل، ص 127، 136، 138.
27. محمد حسين أبو العلا ، دكتاتورية العولمة ، قراءة تحليلية في فكر المثقف ، ط1 ، 2004م ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ص1 .
28. محمد حسين أبو العلا ، دكتاتورية العولمة ، قراءة تحليلية في فكر المثقف ، ط1 ، 2004م ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ص1 .
29. محمد علي حوات ، العرب والعولمة ، مصدر سابق ، ص174 .
30. معن عبد القادر آل زكريا، مديات تأثير العولمة في تراقبية نظام القانون الدولي للاقتصاد، ط1، 2005م، دار الصقر للطباعة والنشر ص 231.
31. مايكل هيل,اثر المعلومات في المجتمع ,دراسه لطبيعتهاوقيمتهاواستعمالها,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه ,ط1 ,2004,ابوظبي,الامارات العربيه المتحده,ص226.
32. نايف علي عبيد، العولمة: مشاهد وتساؤلات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001م، أبو ظبي/ دولة الهلال العربية المتحدة، ص 23، 24
33. النظام العربي والعولمة، مراجعة وتقديم – علي محافظة، وآخرون، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2004م، عمان، الأردن ص 33 .
34. ياسر قطيشات، سيكولوجيا تأثير الإعلام المعاصر في السياسة الدولية، مقالة، منبر الحرية، 10 تشرين الأول 2009، مو([1]) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، أحمد نايف، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003م، بيروت، ص 77، 79، 82.